National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

نهاية الهيمنة؟ 4

كارنيغي 4

الوجود الإيراني في الحسكة السورية دور متنامي ومصدر تهديد مباشر للقوات الأمريكية 8

معهد الشرق الأوسط 8

انتقام الأسد.. يهدم ريف دمشق ليبني "سوريا الجديدة" 15

الغارديان 15

احتمال إزالة الحرس الثوري الإيراني من القائمة الأميركية السوداء يلهب المنطقة 17

معهد واشنطن 17

دمار سوريا لا مثيل له في التاريخ المعاصر 21

الأمم المتحدة 21

أعداء إيران في الشرق الأوسط يقتربون من بعض 23

فاينشال تايمز 23

سوريا تستخدم متاهة من الشركات الوهمية لتجنب العقوبات على مسؤولي نظام الأسد 25

الغارديان 25

"ثلاثي شرم الشيخ" والأسد.. إعادة ترتيب أوراق الإقليم على وقع "الإبراهيميات" 28

إسرائيل اليوم 28

بوتين مجرم حرب منذ سنين لكن لم يلتفت أحد لذلك حتى الآن 30

واشنطن بوست 30

زيارة الأسد إلى الإمارات صدمت الولايات المتحدة 33

أكسيوس 33

هل تسليح الغرب لأوكرانيا قد يحوّلها إلى سوريا أوروبية؟ 35

إنترسبت 35

مجلس الحرب: مستقبل تعاون الأمم المتحدة بشأن البوسنة وسوريا 39

المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية 39

دراسة: يشعر معظم السوريين في تركيا بالسعادة "بأنهم غير مستبعدين أو مميّزين" 42

وكالة الاناضول 42

الثورة السورية: هل كانت تستحق هذا العناء؟ 45

كتاب تدمير وطن 45

"ليست المرة الأولى".. مذكرة سرية تكشف جلب مرتزقة بوتين "السوريين" لأوكرانيا 49

فورين بوليسي 49

روسيا دمرت غروزني وحلب - هل كييف التالية؟ 51

رانـــــد 51

شمال سوريا.. "اختلاط" ملفات موسكو و أنقرة ومخاوف من "تموز مختلف 53

الحرة 53

ملاحظة: إن جميع الآراء والأفكار والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن رأي كاتبها أو ناشرها فقط

نهاية الهيمنة؟

كارنيغي

مايكل يونغ

(اللغة الإنجليزية والعربية) 23 اذار 2022

نص المقال: يبدو أن سورية تُدفع للانخراط بحكم الأمر الواقع في مسعى قد يهدف إلى الحدّ من التمدّد الإيراني في دول المشرق.

بعد أن أعلن سعد الحريري انسحابه من الحياة السياسية في كانون الثاني/يناير الماضي، بات الخوف الأكبر في لبنان يتمثّل في أن يقرّر سائر القادة السنّة البارزين القيام بالخطوة نفسها، ما يسفر عن مقاطعة سنيّة فعلية للانتخابات

النيابية المرتقبة في أيار/مايو. وها نحن اليوم أقرب بكثير من هذا الاحتمال بعد أن أعلن رئيس الحكومة الحالي نجيب ميقاتي ورئيسَي الحكومة السابقَين فؤاد السنيورة وتمام سلام، عزوفهم عن الترشّح للانتخابات النيابية، مع الإشارة إلى أن رؤساء الحكومة هم سنّة بموجب الأعراف السياسية.

كيف سيكون ردّ فعل السنّة لواقع أن الحريري وميقاتي والسنيورة وسلام غير مرشّحين للانتخابات؟ والافتراض المنطقي هنا أن يؤدي ذلك إلى عزوف النواب السنّة الآخرين الذين كانوا سيُنتخبون على لوائحهم عن المشاركة في الانتخابات. ومن شأن ذلك أن يرجّح كفة المرشحين السنّة الذين يحظون بدعم أقل من طائفتهم، إنما قد يفوزون في الانتخابات لأنهم سيكونون على لوائح مدعومة من حزب الله.

وإن حدث ذلك، قد يكسب حزب الله وحلفاؤه في الانتخابات المقبلة مقاعد أكثر مما لديهم اليوم. لكن مَن بالتحديد سيكون حلفاء حزب الله أو خصومه هذه المرة؟ وهل سيمتلك أنصار سورية المحليون بالضرورة نفس أجندة حزب الله وإيران؟ قد يكون الواقع أكثر إثارةً للاهتمام من ذلك. وقد تساعدنا الزيارة التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى الإمارات العربية المتحدة الأسبوع الماضي على التوصّل إلى فهم أفضل لما قد يحصل في المرحلة المقبلة.

ترى الدول العربية أن السماح لسورية بتأدية دورٍ ما على الساحة العربية، ولا سيما في دول المشرق، قد يسهم في كبح النفوذ الإيراني في المنطقة، انطلاقًا من اعتقادها أن دعم النظام السوري سيحدّ من قدرة طهران على فرض أجندتها في سورية ولبنان. في الماضي، سمح هذا التفكير لنظام الأسد بتأليب الدول العربية على إيران، وبالتالي الاستفادة من الطرفين. أما اليوم، فيخوض الأسد غمار بيئة أشدّ تعقيدًا تؤدّي فيها روسيا وإسرائيل أدوارًا خاصة بهما.

ولكن، هل عودة النفوذ السوري إلى لبنان احتمال واقعي؟ قد يثير هذا السؤال استهزاء الكثيرين، على افتراض أن النظام السوري أضعف من أن يقف في مواجهة مع إيران في الداخل السوري أو في لبنان. لكن هذا الاستهزاء يخفّ بعض الشيء إذا أخذنا في الحسبان روسيا، التي تسعى إلى الاستفادة من الفرص المتاحة في سورية ولبنان لتعزيز مصالحها الخاصة.

وليس المقصود أن دمشق وموسكو وطهران ستدخل في مواجهة مع بعضها البعض، فهي لن تفعل ذلك، بل على العكس ستسعى كل واحدة منها إلى تحقيق أولويات قد تتضارب مع أولويات الأخرى. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى عملية إعادة اصطفافٍ للقوى قد يكون لها تأثير كبير على المنطقة.

وفي الوقت الراهن، نشهد بوتيرة متسارعة بروز علاقات إقليمية قد تطرح مشاكل كبيرة لإيران. فالدول العربية الكبرى التي تسعى إلى تحسين علاقاتها مع سورية والحفاظ على روابط جيدة مع موسكو، تربطها علاقات جيدة جدًّا بإسرائيل سواء بشكل رسمي أو غير رسمي. وقد أبقت إسرائيل قنوات الاتصال مفتوحة مع روسيا، على ضوء تحسُّن علاقاتها مع دول الخليج. إذًا، يبدو أن ثمة مسعى غير رسمي آخذٌ في التشكُّل ويضمّ أطرافًا مختلفة قادرة على وضع حدّ لتوطيد إيران سلطتها في سورية ولبنان.

وبهذه الطريقة، ستستفيد الدول العربية، ولا سيما دول الخليج الكبرى ومصر والأردن، من خلال قلب مكاسب إيران الإقليمية. وستُتاح الفرصة أمام سورية لتوفير التمويل اللازم لإطلاق عملية إعادة الإعمار، والعودة إلى الحضن العربي، وإعادة إحياء دائرة نفوذها في لبنان (ولا يختلف الأمر عمّا تسعى إليه روسيا في أوكرانيا). وستدعم إسرائيل المساعي العربية والروسية الرامية إلى تحجيم طموحات إيران في لبنان وسورية من خلال المكوّن العسكري. وستحاول روسيا شيئًا فشيئًا إعادة التوازن إلى علاقتها مع إيران، فيما تضطلع بدور محوري ضمن مجموعة واسعة من الأفرقاء في الشرق الأوسط.

ماذا يعني هذا للبنان؟ في البداية، يشير ذلك إلى أن الانتخابات الرئاسية المقبلة ستكون على الأرجح المؤشر المهم الأول على التوجّه الذي ستسلكه هذه الديناميكيات. فسترغب سورية في وصول سليمان فرنجية إلى سدّة الرئاسة، إذ سيشكّل انتخابه ورقة ضغط مهمة لإعادة فرض سطوتها في البلاد. في المقابل، قد يفضّل حزب الله وإيران كبح تأثير سورية من خلال تفضيل تولّي جبران باسيل رئاسة البلاد، وهما يبذلان قصارى جهدهما لضمان نجاحه في الانتخابات النيابية المقبلة. وإن تسبّب ذلك بحدوث توترات، قد تختار سورية وإيران مرشّحًا ثالثًا يشكّل حلًّ وسطًا.

يشير عدم اهتمام الدول العربية بتوجيه الطائفة السنيّة في لبنان إلى أنها قد تسعى إلى القيام بذلك عبر دمشق. ويبدو هذا أمرًا مخالفًا للمنطق، نظرًا إلى العداء الذي يكنّه الكثير من السنّة تجاه نظام الأسد. لكن في مواجهة هيمنة إيران وحزب الله، من المرجّح أن يفضلوا سورية، إن كانت مدعومة من الدول العربية وروسيا. وفي حال أصبح على حزب الله التعامل مع طائفة سنيّة استعادت زخمها، قد يضطر عندئذٍ إلى تقديم تنازلات.

في هذا السياق، لن تؤدي إعادة إحياء الاتفاق النووي مع طهران سوى إلى تسريع وتيرة توافق المصالح بين الدول العربية وروسيا وإسرائيل، فيما تفكّ الولايات المتحدة ارتباطها في المنطقة تاركةً المجال أمام أطراف أخرى لملء الفراغ الذي تخلّفه. لكن لا يجب المراهنة على احتمال نشوب نزاع مع إيران. فجُلّ ما تريده الدول العربية وروسيا، وبدرجة أقل إسرائيل، هو المناورة بطريقة ترغم إيران على قبول أن أطرافًا أخرى أيضًا لديها مصالح في سورية ولبنان وأن عليها احترام ذلك.

المصدر: كارنيغي

الوجود الإيراني في الحسكة السورية دور متنامي ومصدر تهديد مباشر للقوات الأمريكية

معهد الشرق الأوسط

محمد حسن وسامر الأحمد

(اللغة الإنجليزية والعربية) 24 اذار 2022

نص المقال: خلال شهر شباط الماضي ومطلع شهر آذار الحالي، استقدمت ميليشيات الحرس الثوري الإيراني المتواجدة في محافظة الحسكة، العديد من شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية، في مساعي لتعزيز وجودها العسكري والأمني في المحافظة التي تعد أغنى المحافظات السوريا بالثروة النفطية والزراعية.

وبحسب أحد العاملين في مطار القامشلي في محافظة الحسكة: "إن ثلاثة شحنات إيراني وصلت المطار خلال شهري شباط الماضي وآذار الحالي، شحنتين منها كانت محملة بأسلحة وذخائر متنوعة، اما الشحنة الثانية كانت معدات لوجستية وقرابة 50 طائرة درون صغيرة، خاصة بالتدريب على جمع الصور والمعلومات التجسسية".

المصدر أكد " أن جميع شحنات الأسلحة تم نقلها بطائرات يوشن، كانت قادمة من محافظة دير الزور، وتم نقل جميع تلك الشحنات من المطار إلى فوج طرطب الذي تسيطر عليه المليشيات الإيرانية وقوات من الفرقة الرابعة في جيش النظام، ويقع الفوج في الجهة الجنوبية الشرقية من مدينة القامشلي بالقرب من حي زنود".

زيادة القدرات العسكرية واللوجستية للمليشيات الإيرانية في محافظة الحسكة، ازداد منذ مطلع عام 2022، بعد أن كان وجودها يقتصر على مجموعات عسكرية صغيرة وبعض المليشيات المحلية المدعومة من إيران، لكن الأحداث الأخيرة فتحت المجال لها للتغلغل داخل المجتمعات المحلية، مستغلة تراجع الدور الروسي في المنطقة وخلافات العشائر العربية مع الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية.

بداية الوجود الإيراني في الحسكة

يعود الوجود الإيراني في محافظة الحسكة إلى بداية عام 2013، وكانت بداية الوجود عبر وصول قادة ميدانيين من حزب الله اللبناني إلى المحافظة، وكانت مهام هؤلاء القادة تدريب قوات النظام ومليشيات الدفاع الوطني على حرب العصابات، إضافة لإدارة الجانب الأمني ضمن مطار القامشلي، الذي كان يعتبر الجسر الوحيد الذي يربط المحافظة بالعاصمة دمشق، بعد سيطرة الجيش السوي الحر والفصائل الإسلامية على إجزاء واسعة من محافظة دير الزور وريف الحسكة وبالتالي عزل قوات النظام برياً.

وجود حزب الله تلاه وصول قادة عسكريين من الحرس الثوري الإيراني عام 2014، واستمر هذا الوجود في المحافظة وداخل مطار القامشلي حتى عام 2015، حيث انسحب حزب الله من المحافظة إلى محافظة دير الزور التي كان النظام فيها يتعرض لهجمات عنيفة من تنظيم "داعش" الذي سيطر على جميع المناطق التي كانت تحت سلطة فصائل الجيش السوري الحر وجبهة النصرة.

في عام 2018 وبعد طرد تنظيم "داعش" من أرياف محافظة الحسكة على يد قوات سوريا الديمقراطية، وتوجه المعارك إلى محافظة دير الزور، عادت إيران لأرسال ضباط من الحرس الثوري الإيراني إلى محافظة الحسكة، تحت مسمى مهام استشارية، وتمركز هؤلاء الضباط داخل مطار القامشلي واستمر وجودهم داخله حتى عام خريف عام 2019.

الوجود الإيراني في مطار القامشلي أنتهى بعد عملية "نبع السلام" التركية داخل الأراضي السورية، والتي انتهت بموجب تفاهمات روسية تركية ضمن شروط محددة من بينها، وجود قوات روسية في مطار القامشلي، لتنتهي بذلك هيمنة الجانب الإيراني على المطار والتي استمرت لفترات طويلة، كما قامت روسيا، بدعهم أجهزة النظام السوري الأمنية في محافظة الحسكة وخاصة المخابرات الجوية، لتضييق الخناق على الوجود الإيراني في المحافظة.

الاتفاق الروسي التركي ودعم روسيا لأجهزة النظام الأمنية، دفع الإيرانيين للانسحاب والتمركز داخل فوج طرطب والذي كان يخضع لسيطرة الفرقة الرابعة في الجيش السوري، لكن الإيرانيين تمكنوا خلال العام الماضي ومطلع هذا العام من العودة للتمدد والسيطرة على عدد من النقاط الحيوية داخل محافظة الحسكة، سواء بطرق مباشرة عبر وجودها العسكري أو من خلال ميليشيات محلية تدعمها إيران الآن وجميعها من المكونات العشائرية في المحافظة.

الوجود الحالي

يمكن تحديد الوجود الإيراني العسكري في محافظة الحسكة في ثلاث نقاط رئيسية داخل المحافظة، وجميع تلك النقاط تتمركز في القسم الجنوبي الشرقي للمحافظة. أول مراكز الوجود الإيراني هو فوج طرطب أو ما يعرف أيضاً بالفوج 54، الواقع في الجهة الجنوبية الشرقية لمدينة القامشلي، ويعتبر أكبر القواعد العسكرية في المحافظة، والذي يضم قوات من الجيش السوري وقوات تتبع للمليشيات الإيرانية. إيران بدأت خلال الفترة الماضية بمشروع توسعة داخل الفوج، للعمل على أنشاء وحدات سكنية بهدف استيعاب عدد عناصرها والمليشيات الموالية لها المتزايد، وأوكلت إيران لمؤسسة الإنشاءات العسكرية السورية مهمة تنفيذ مخططات التوسعة، وتعتبر هذه التوسعة الأولى من نوعها داخل الفوج.

المركز الثاني للوجود الإيراني في المحافظة هو، مركز الثروة الحيوانية والذي تتخذه المليشيات الإيرانية كمقار ومستودعات أسلحة تابعة لها، ويقع المركز بين فوج طرطب ومطار القامشلي، إضافة لمبنى الحبوب القريب من مركز الثروة الحيوانية.

المركز الثالث للوجود الإيراني في الحسكة، هو فرع الامن العسكري في مدينة الحسكة، والذي يتبع لإيران، ويعتبر هذه المركز النقطة الوحيدة للإيرانيين داخل مركز المدينة، ويقع فرع الأمن العسكري في المربع الأمني وسط المدينة الذي يسيطر عليه النظام السوري.

أما المركز الرابع والأخير للوجود الإيراني في المحافظة، يقع ضمن مكتب النقل الموجود على طريق M4، الواقع في الجهة الجنوبية لمدينة القامشلي ويعتبر هذا الموقع مركز إدارة النشاط الإيراني في محافظة الحسكة، ويضم عدد من القادة في المليشيات الإيرانية واللبنانية. وكانت إيران قد خسرت في عام 2021، أهم مراكز وجودها في مدينة القامشلي ضمن المحافظة، بعد سيطرة قوات سوريا الديمقراطية على حارة طي، والتي كانت إيران قد نجحت في شراء ولاء ميليشيات الدفاع الوطني التي كانت تسيطر على المنطقة ذات الغالبية العربية من عشيرة طي، وجعلتها أحد أهم حلفائها في المنطقة.

أكثر من ألف عنصر

عمل كل من الحاج علي الإيراني، والحاج مهدي اللبناني خلال العامين الماضية على مد جسور صلة مع قادة كتائب الدفاع الوطني، وافتتاح معسكرات تدريب لهم داخل الفوج 54، وقدم لهم سلاح خفيف ومتوسط مثل رشاشات 14.5 و مدافع 23 ويتم تدريب بعض عناصر النخبة من المنطقة وذلك بأخذهم الى معسكرات ايرانية يشرف عليها قادة من حزب الله في محافظة دير الزور أو في منطقة الديماس في دمشق، ويعودون بعد ٣ اشهر من تلقي التدريبات هناك. ويلاحظ عليهم تغير سلوكهم ولباسهم والشارات الشيعية على بزاتهم العسكرية وسماع اللطميات الشيعية، وينقسم هؤلاء بين حزب الله وميليشيات زينبيون وفاطميون المتواجدة في المحافظة، ويقدر عدد المنتسبين رسميا بنحو 250 عنصر، أما العناصر

الذين تدربوا في معسكرات القامشلي وبقوا ضمن صفوف الدفاع الوطني ولكنهم موالون لإيران ربما يتجاوز عددهم 900 عنصر، بعضهم يذهب بشكل مستمر وروتيني الى مناطق غرب الفرات والبعض الآخر يعتبر خلايا نائمة يعمل على توسيع القاعدة الشعبية لإيران في المنطقة.

محاولة إيران نسج تحالف مع قبيلة طي

في شهر نيسان عام 2021، شهدت حارة طي الواقعة في مدينة القامشلي، والتي تقطنها مكونات سكانية من عشيرة طي العربية، خلافات حادة بين ميليشيات الدفاع الوطني المشكلة من أبناء العشيرة وقوات سوريا الديمقراطية، هذا التوتر تطور لاندلاع اشتباكات عسكرية بين الدفاع الوطني في الحي وقوات سوريا الديمقراطية.

خلال فترة التوتر كانت ميلشيات الدفاع الوطني في تلك المنطقة تتبع للنظام السوري، لكن مع تخلي النظام السوري عنها خلال مواجهتها مع قوات سوريا الديمقراطية، بدأت تلك المليشيات إضافة للشخصيات العشائرية المتزعمة لقبيلة طي بالبحث عن داعم لها في حربها ضد "قسد"، خاصة أن كفة المواجهة بين الطرفيين لم تكن متوازنة.

إيران وجددت في هذه الحادثة فرصة لها، حيث بدأت بدعم بعض وجهاء قبيلة طي وميليشيات الدفاع الوطني المشكلة من أبنائها عسكرياً وسياسياً في حربها ضد قوات سوريا الديمقراطية، ما عزز العلاقة بين الطرفين، وبالرغم من نجاح "قسد" في السيطرة على حي طي بعد أيام من المعارك، إلا أن إيران تمكنت من إيجاد تحالف مع أبناء القبيلة، الذين تجهزهم ليكونوا رافدًا مهماً للمليشيات الإيرانية بالعنصر البشري.

علاقة إيران مع وجهاء قبيلة طي ليست وليدة حادثة حي طي، ففي عام 2019 زار وفد من وجهاء القبيلة العاصمة الإيرانية طهران، بناء على دعوة رسمية من الحكومة الإيرانية، لتنسيق العمل مع أبناء القبيلة، والتي كانت منقسمة داخلياً على مستوى الولاء بين إيران والنظام السوري وروسيا، لكن معركة طي مع "قسد" وتخلي النظام وروسيا عن أبناء القبيلة في مواجهة "قسد"، نقل ولاء القبيلة الكلي إلى إيران بوصفها الداعم الوحيد لها في تلك المواجهة.

علاقة إيران مع قبيلة طي العربية في الحسكة، تلخص سياسة إيران في كسب المجتمعات المحلية وخاصة المكون العربي القبائلي في الحسكة، والمرتكزة على استغلال الخلاف العربي الكردي وعدم قبول المجتمعات العربي في الحسكة وعموم مناطق سيطرة الإدارة الذاتية للإذعان للهيمنة الكردية على السلطة والثروات.

إيران الآن تحاول الاستثمار في تحالفها مع قبيلة طي وبقية المكونات العشائرية في المحافظة، لرفد ميليشياتها العسكرية بمقاتلين من أبناء تلك القبائل والعشائر، إضافة لإعطاء وجودها في المحافظة صبغة شرعية مستمدة من قبول المجتمع المحلي لها بوصفها أحد أهم داعميه.

إيران تحرض على الوجود الأمريكي

تستغل إيران وجودها العسكري في محافظة الحسكة على عدة مستويات أهمها، أولاً، تعزيز سلطتها داخل المنطقة والتي تتنامى مؤخراً بشكل لافت، وتهدف من خلال هذا الوجود للتمدد شرقاً في المحافظة لفرض هيمنتها على كامل الشريط الحدودي مع العراق خاصة معبر اليعربية الحدودي، خاصة أنها تسيطر الآن على معبر البوكمال وكامل الشريط الحدودي المقابل لمحافظة دير الزور مع العراق وأيضاً أجزاء منه في محافظة حمص جهة الشرق.

فمعبر اليعربية يعتبر أحد أهداف إيران في المرحلة المقبلة وهذا يعطيها الكثير من الميزات، أولها السيطرة بشكل كلي على المنافذ الحدودية بين سوريا والعراق، ثانياً، تسهيل نقل ميليشياتها بين الحدود خاصة القادمة من العراق، ثالثاً السيطرة على الرسوم الجمركية للتجارة العابرة عبر الحدود وأيضاً تجارة المخدرات والدخان، التي تعتبر أهم مصادر دخل المليشيات خارج الدعم المقدم لها من الحكومة الإيرانية.

أما الهدف الثاني لإيران والذي تعمل عليه، هو تحريض المجتمعات المحلية لمحاربة الوجود الأمريكي في شمال شرق سوريا ومحاولة دعم تلك المجتمعات في مناهضة هذا الوجود، والذي لم يعد يقف عند حد التحريض واعتراض الدوريات

الأمريكية، بل بات مؤخرا يشهد عمليات قصف عسكري يستهدف قواعد أمريكية في الحسكة غالباً تقف خلفه إيران والموالين لها في المحافظة.

ففي عام 2021 تعرضت نقاط تابعة لقوات سوريا الديمقراطية في محافظة الحسكة لقصف صاروخي يبدو أنه كان يستهدف القاعدة الأمريكية في الشدادي دون أن يطالها، وفي الأول من كانون الثاني الماضي، أبطل التحالف الدولي هجوماً صاروخياً كان موجهاً نحو القاعدة الأمريكية في حقل العمر بمحافظة دير الزور. بدورها، استهدفت القوّات الأمريكية في السادس من كانون الثاني، منصة إطلاق صواريخ تابعة لميليشيا "حزب الله العراقي" قرب "الميادين"، وقصفت بالمدفعية عدداً من المواقع التابعة للحرس الثوري الإيراني قرب "البوكمال" بريف دير الزور.

ويلاحظ أن التصعيد الذي بدأته إيران ضد القوات الأمريكية تزامن مع الذكرى الثانية لاغتيال قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري "قاسم سليماني" بغارة جوية قرب مطار بغداد مطلع عام 2020، وهو ما يعكس تأكيد إيران على الالتزام بخيار الرد وتوسيع نطاق الاستهداف ليشمل سوريا بعدما كان يقتصر على العراق. ويبدو أنّ إيران تريد التأكيد أيضاً على قدرتها على استخدام الخيار العسكري ورفع وتيرته فيما لو تعرضت لمزيد من الضغوط الميدانية الأمريكية في سوريا والعراق. إضافة إلى تجديد الرفض لإدراج الوجود العسكري الإيراني في المنطقة بالمفاوضات النووية مع الولايات المتحدة.

كما يمكن القول: إن إيران تريد دفع الولايات المتحدة لمزيد من عمليات إعادة الانتشار لوجودها العسكري في سوريا والعراق، بما يقود إلى سيناريو الانسحاب الكامل كما حصل في أفغانستان.

المصدر: معهد الشرق الأوسط

انتقام الأسد.. يهدم ريف دمشق ليبني "سوريا الجديدة"

الغارديان

كامل أحمد ومحمد باسيكي

(اللغة الإنجليزية) 23 اذار 2022

خلاصة المقال: أفاد تقرير لصحيفة غارديان (The Guardian) البريطانية أن النظام السوري يقوم بهدم الأحياء التي كانت تحت سيطرة المعارضة في دمشق بذريعة إزالة الألغام لتوفير مساحات لتشييد مبانٍ راقية حديثة وحدائق نظيفة، من أجل بناء "سوريا جديدة."

وأجرت الصحيفة -بالاشتراك مع منظمة "لايت هاوس" الإعلامية الهولندية المستقلة، ومؤسسة سراج السورية للصحافة الاستقصائية، وراديو روزنة- تحقيقا كشف عن عمليات هدم بالجملة لحي القابون وهو أحد ضواحي العاصمة دمشق التي يجري إزالتها ويعاد تطويرها لدرجة يصعب التعرف عليها بعد نزوح سكانها بسبب القتال أو لجوئهم إلى الخارج.

ثمن باهظ: غير أن مقاطع فيديو وصور الأقمار الاصطناعية التي حصلت عليها غارديان وشركاؤها في التحقيق، أظهرت مقدار الثمن الباهظ الذي دفعه القابون بسبب مقاومته، حيث استخدم الجيش السوري أساليب ماحقة في محو الحي بكامله بحجة تسوية المنازل بالأرض بغرض إزالة الألغام.

ويعد القابون واحدا من مناطق عديدة في أنحاء دمشق وسوريا طالها الهدم بعد أن تم تحديدها كمواقع للمصادرة ضمن خطط الحكومة لتعمير ما دمّرته الحرب على أمل استقطاب استثمارات خارجية في قطاع العقارات. وتظهر الخطط المقترحة تصورا للقابون يختلف كثيرا عما كان معروفا عنه كحي للطبقة العاملة قبل الحرب، والذي لم يستطع سكانه المطالبة بأراضيهم منذ توقف القتال وحتى بعد أن أبلغت دول غربية -مثل الدانمارك وبريطانيا- طالبي اللجوء السوريين أن دمشق باتت آمنة للعودة إليها.

هندسة اجتماعية

واتهم سكان الحي السابقون وجهات بحثية نظام الأسد بقيامه بتغيير تركيبته السكانية (أو ما يعرف بإعادة هندسته اجتماعيا) بعدما تحول إلى معقل للمعارضة المسلحة إبان الحرب.

وتقول مزينة سعدي -وهي واحدة من سكان القابون السابقين والتي تقيم حاليا في الدانمارك- "إنه نوع من الانتقام من أهالي القابون ولتأكيد أنه لم يتبق شيء لكي يعودوا إليه." وتضيف" "أعتقد أنها رسالة من النظام لسكان القابون مفادها أنه لم يعد لكم شيء هنا." وتقول غارديان إن حي القابون كان قد سقط في أيدي النظام في مايو/أيار 2017، وطرد الجيش من تبقى من سكانه، من بينهم بعض أقرباء مزينة، الذين التقطوا صورة لمنزلها قبل أن يغادروه، وكان ما يزال قائما عندما سيطرت قوات النظام على الحي. وأظهرت صور أقمار اصطناعية في سبتمبر/أيلول 2017 تعرض منزل مزينة سعدي والمناطق المحيطة به للهدم.

هدم ألف عقار

وذكرت الغارديان في تقريرها أن الجيش السوري أعلن في حسابه على تويتر عن هدم قرابة ألف عقار، خلال السنوات الأربع الماضية، في المناطق الممتدة من درعا في الجنوب إلى حلب في الشمال، حيث دأب على تبرير ذلك بأنها عمليات "لنزع متفجرات خلّفتها الجماعات الإرهابية وراءها". وكشفت صور الأقمار الاصطناعية ومقاطع الفيديو عن مزيد من عمليات الهدم. ووفقا للإعلام الروسي، فإن الجيش الروسي -الذي يصف تدريبه لمهندسي القوات المسلحة السورية على أنها مهمة إنسانية- يساعد السوريين في عمليات إزالة الألغام في العديد من أحياء دمشق.ويكشف تحليل مئات الصور ومشاهد الفيديو ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي من القابون عن نمط من التفجيرات الكبرى التي أدت إلى هدم كامل لبنايات وكثير من المناطق المحيطة بها "التي لا تتناسب مع الأهداف الإنسانية المعلنة." (ترجمة الجزيرة)

المصدر: الغارديان

احتمال إزالة الحرس الثوري الإيراني من القائمة الأميركية السوداء يلهب المنطقة

معهد واشنطن

ماثيو ليفيت

(اللغة الإنجليزية والعربية) 21 اذار 2022

نص المقال: نظرياً، سيكون لإزالة «الحرس الثوري» الإيراني من قائمة واحدة فقط من قوائم التصنيف الأمريكية العديدة تداعيات قانونية قليلة - إن كانت هناك أي تداعيات - لكنها لا تزال فكرة رهيبة.

في إطار الجهود المبذولة لإنهاء المفاوضات النووية، أفادت بعض التقارير أن إدارة بايدن قد نظرت في الموافقة على طلب إيران بإزالة »الحرس الثوري «الإيراني من قائمة وزارة الخارجية الأمريكية لـ "المنظمات الإرهابية الأجنبية ."وفي المقابل، ستقوم إيران على ما يبدو بتقديم "التزام علني... بوقف التصعيد في المنطقة." ولا يعني شطب صفة "المنظمة الإرهابية الأجنبية" عن »الحرس الثوري «إزالته كلياً عن قائمة الإرهاب - إذ تظهر هذه المنظمة في العديد من قوائم التصنيف الأمريكية الأخرى بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان وأنشطة الانتشار النووي والأنشطة الإرهابية. كما أنه لا يعني أن الولايات المتحدة توقفت عن اعتبار »الحرس الثوري «منظمة إرهابية - حيث ستبقى الجماعة على قائمة إرهابية حكومية منفصلة. وبدلاً من ذلك، يتعلق الجدل بشكل أكبر بالرسائل [التي يوجهها هذا القرار للرؤساء في منطقة الشرق الأوسط] ودعم شركاء أمريكا في المنطقة، حيث يخشى الكثير منهم أن يؤدي إلغاء تصنيف »الحرس الثوري «كـ "منظمة إرهابية أجنبية "إلى تفاقم آثار الإجراءات الأمريكية الأخيرة في المنطقة.

سلسلة من التصنيفات

حددت الولايات المتحدة »الحرس الثوري «الإيراني كمنظمة إرهابية وفرضت عليه عقوبات قبل فترة طويلة من إضافة إدارة ترامب الجماعة إلى قائمة "المنظمات الإرهابية الأجنبية" في إطار حملة "الضغط الأقصى" التي قامت بها. وفي ذلك الوقت، كانت عملية الإدراج على قائمة إضافية مثقلة بالرسائل ولكن لم تكن تحمل سوى القليل من المزايا العملية نظراً للإجراءات العديدة التي كانت قد اتُخذت أساساً ضد المنظمة. وتم تصنيف »الحرس الثوري «للمرة الأولى من قبل وزارة الخزانة الأمريكية في تشرين الأول/أكتوبر 2007 بموجب سلطات مكافحة الانتشار بموجب "الأمر التنفيذي رقم 13382". وقد صنف هذا الإجراء أيضاً »فيلق القدس «التابع لـ »الحرس الثوري - «وإن لم يكن »الحرس الثوري «الإيراني بشكل عام - على أنه مجموعة إرهابية بموجب "الأمر التنفيذي 13224". وفي حزيران/يونيو 2011، صنفت الوزارة »الحرس الثوري «على خلفية انتهاكاته لحقوق الإنسان بموجب "الأمر التنفيذي 13553". وفي تشرين الأول/أكتوبر 2017، تم تصنيف» الحرس الثوري «بكامله ككيان إرهابي بموجب "الأمر التنفيذي 13224". وبعد عامين، أضافت وزارة الخارجية الأمريكية المنظمة إلى قائمة "المنظمات الإرهابية الأجنبية." إن التصنيف على قائمة "المنظمات الإرهابية الأجنبية" لعام 2019 هو الوحيد الذي تبحث إدارة بايدن في إلغائه وفقاً لبعض التقارير. وكما هو موضح أدناه، كان هذا التصنيف رمزياً إلى حد كبير.

فهم تصنيف "المنظمات الإرهابية الأجنبية"

أضاف تصنيف »الحرس الثوري «الإيراني على أنه منظمة إرهابية أجنبية صلاحيتين غير تلك الواردة أساساً في السجلات:

.1فرض قيود هجرة على أعضاء »الحرس الثوري «لمجرد عضويتهم السابقة أو الحالية، لذلك يمكن الآن منع أي شخص تابع للتنظيم من دخول الولايات المتحدة.

.2فرض حظر جنائي على تقديم أي دعم مادي أو موارد عن قصد لـ »الحرس الثوري «الإيراني.

لقد اعتبر مؤيدو التصنيف أنه سيجعل الدول والشركات تفكر ملياً في ممارسة الأعمال التجارية مع إيران، نظراً لأن »الحرس الثوري «متجذر بعمق في الاقتصاد الإيراني. لكن من الناحية العملية، لم يكن من الواضح كيف يفاقم تصنيف "المنظمات الإرهابية الأجنبية" على وجه التحديد مخاطر العقوبات الحالية المتمثلة في التعامل مع إيران. وبالإضافة إلى التصنيفات العديدة لوزارة الخزانة الأمريكية المذكورة أعلاه، حظر" الاتحاد الأوروبي "المعاملات الاقتصادية مع "الحرس الثوري الإيراني "في عام 2010، وبقيت التصنيفات الخاصة بالولايات المتحدة و "الاتحاد الأوروبي" سارية المفعول بعد تنفيذ الاتفاق النووي لعام 2015.

ويُعرِّض تصنيف "المنظمات الإرهابية الأجنبية" رجال الأعمال لتهمة جنائية إضافية تتمثل بتقديم الدعم المادي للإرهابيين بموجب "قانون مكافحة الإرهاب وعقوبة الإعدام الفعالة "(18 USC 2339B) إذا كانوا يتعاملون تجارياً عن قصد مع »الحرس الثوري .«ومع ذلك، فإن دور المنظمة في الاقتصاد الإيراني غامض كما هو معروف، لذا من الصعب جداً إثبات معيار "تقديم الدعم المادي عن قصد". وفي الواقع، لم تصدر وزارة العدل الأمريكية أي لوائح اتهام بموجب هذه السلطة خلال إدارة ترامب أو بايدن.

والأهم من ذلك أن الأشخاص المنخرطين في مثل هذه الأنشطة قد تعرضوا أساساً للمساءلة الجنائية قبل إدراجهم على قائمة "المنظمات الإرهابية الأجنبية". وبموجب صلاحية وزارة الخزانة الأمريكية، فإن أي شخص يتصرف عن قصد بالنيابة عن كيان مصنف مثل »الحرس الثوري «الإيراني مسؤول عن التهرب من العقوبات بموجب "قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية ."(50 USC 1701) والفرق الجوهري الوحيد بين هذا القانون والتصنيف كمنظمة إرهابية أجنبية هو أن الأول ينطبق فقط على الأنشطة ذات الصلة الإقليمية الكافية بالولايات المتحدة، في حين يشمل الأخير إجراءً خارج الحدود الإقليمية لأنشطة "الدعم المادي."

لماذا يجب أن يبقى »الحرس الثوري «الإير اني على القائمة

نظرياً، قد تبدو أسباب إلغاء التصنيف كمنظمة إرهابية أجنبية مقنعة: فهو لا يعود بفائدة عملية تذكر في مساعدة الحكومة الأمريكية على التعامل مع »الحرس الثوري«، وستبقى المنظمة كياناً إرهابياً مصنفاً من قبل الولايات المتحدة ضمن قوائم وزارة الخزانة، وسيبقى العديد من الحواجز الخطيرة للقيام بأعمال تجارية مع إيران قائماً. ومع ذلك، فإن شطب »الحرس الثوري «من قائمة "المنظمات الإرهابية الأجنبية" تُعد فكرة سيئة.

أولاً، تدرك طهران أن تصنيف المنظمة على قائمة "المنظمات الإرهابية الأجنبية "هو رمزي إلى حد كبير، ولهذا السبب تضغط باتجاه شطبها من القائمة. ويريد النظام الإيراني أمراً يمكنه الرجوع إليه عند محاولة إقناع المستثمرين بأنه ليس متورطاً فعلياً في الإرهاب وأن مثل هذه الاتهامات هي مجرد دعاية غربية.

ثانياً، أوضحت إيران أن تركيز المفاوضات النووية يجب أن يبقى منصباً على أنشطتها النووية وحدها، وليس على مشاركتها في الإرهاب وانتشار الصواريخ وانتهاكات حقوق الإنسان والتمويل غير المشروع والأنشطة الخبيثة الأخرى في المنطقة. وطالما بقيت الأمور على هذا المنوال، يجب على الولايات المتحدة أن لا توافق على تخفيف أي عقوبات تتعلق بالإرهاب. وإذا كانت إيران تريد فتح ملف تصنيفاتها على قوائم الإرهاب، فيجب توسيع المفاوضات لتشمل أنشطتها الإقليمية الداعمة للإرهابيين، وإلا فإن شطب التصنيف على قائمة "المنظمات الإرهابية الأجنبية" قبل أوانه قد يقوّض فعالية العقوبات الأخرى غير النووية.

ثالثاً، لحماية مصداقية سلطات العقوبات الأمريكية في جميع أنحاء العالم، على واشنطن تخفيف العقوبات المتعلقة بالإرهاب فقط رداً على التغييرات في دعم إيران للإرهاب، وليس كمنفعة جانبية لاتفاق نووي. ويعني ذلك أنه لا ينبغي إزالة »الحرس الثوري «من قائمة "المنظمات الإرهابية الأجنبية" إلى أن يتوفر دليل على أنه قد أوقف أنشطته الإرهابية - وهي عتبة لم تستوفها الوعود الغامضة بـ"وقف التصعيد" بشكل شبه كامل .إن شطب التنظيم من القائمة بينما يستمر بالانخراط في أعمال إرهابية واسعة النطاق يمكن أن يخلق تصوراً بأن العقوبات الأمريكية ليست أدوات تكنوقراطية لتغيير السلوك العدائي، بل أدوات سياسية يمكن استخدامها كيفما ترتأي إدارة معينة.

والأهم من ذلك أن إلغاء التصنيف على قائمة "المنظمات الإرهابية الأجنبية" قد يمثل مشكلة خطيرة من ناحية توجيه الرسائل. فشركاء وحلفاء أمريكا في المنطقة، وخاصة دول الخليج وإسرائيل، قلقون بشدة من أن يؤدي اتفاق نووي متجدد إلى تقوية إيران في الوقت الذي يُنظر إلى دور الولايات المتحدة بأنه آخذ في التراجع من المنطقة. وهم يخشون على وجه الخصوص من أن تزيد طهران من دعمها لوكلائها الإرهابيين في جميع أنحاء المنطقة إذا تدفقت الأموال على طهران من تخفيف العقوبات، مما يتسبب في مزيد من زعزعة الاستقرار .وفي الوقت الذي يعمل فيه كبار ضباط »الحرس الثوري «في السفارات الإيرانية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وفي أعقاب تولّي الحكومة المتشددة للرئيس إبراهيم رئيسي زمام السلطة [في إيران العام الماضي]، من المرجح أن تزداد قوة »الحرس الثوري .«لذلك، يَعتبر حلفاء الولايات المتحدة أن الوقت ليس مناسباً على الإطلاق لتخفيف الضغط عن التنظيم من خلال شطبه من القائمة.

وشددت إدارة بايدن بحكمة على هدف تنشيط وتحديث شراكاتها حول العالم، ولكن علاقاتها مع الدول الرئيسية في الشرق الأوسط غير مستقرة في الوقت الحالي، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى المخاوف الأمنية الإقليمية. فالانسحاب الأمريكي من أفغانستان والإجراءات الأخرى المتخذة مؤخراً أثارت قلق القادة في المنطقة من أن تتركهم واشنطن ليواجهوا مصيرهم بمفردهم بشأن مشاكل على غرار أنشطة إيران الإقليمية الخبيثة. وقد لا يكون لإلغاء تصنيف »الحرس الثوري «كمنظمة إرهابية أجنبية أثر عملي كبير على صلاحيات مكافحة الإرهاب الأمريكية، لكنه قد يقوّض بشدة المصالح الأمريكية الأوسع نطاقاً.

المصدر: معهد واشنطن

دمار سوريا لا مثيل له في التاريخ المعاصر

الأمم المتحدة

(اللغة الإنجليزية) 23 اذار 2022

خلاصة المادة: قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث إن الدمار الذي حلّ بسوريا منذ عام 2011 "لا مثيل له في التاريخ المعاصر"، داعيا المجتمع الدولي إلى تمويل برامج الإغاثة وضمان الوصول إلى جميع المحتاجين.

وأضاف غريفيث في كلمته خلال جلسة مجلس الأمن الدورية بشأن آخر المستجدات السياسية والإنسانية للأزمة السورية "قتل أكثر من 350 ألف شخص (منذ 2011)، ونزح ما يقرب من 14 مليونا من ديارهم ويحتاج الآن 14.6 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، في حين تواصل الأزمة الاقتصادية دفع الاحتياجات الإنسانية إلى مستويات جديدة."

وتابع "يعاني 12 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، وهم معرضون لخطر تردي الوضع الإنساني بشكل أكبر؛ هذه أرقام مرعبة."

وزاد غريفيث قائلا "إلى يومنا هذا يُقتل ويُجرح المدنيون على امتداد مناطق التماس في شمال غرب وشرق سوريا."

وأعرب المسؤول الأممي عن قلقه بشأن تدهور الوضع الأمني في مخيم الهول (شرقي سوريا)، ودعا الدول إلى استعادة رعاياها الموجودين في المخيمات شمال شرقي سوريا.

ويعيش أكثر من 70 ألف شخص، 90% منهم أطفال ونساء، في مخيم الهول الذي يتسع لـ10 آلاف شخص فقط، وفق تقديرات الأمم المتحدة.

وتحدث غريفيث عن تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا، قائلا إن ما سبّبته من ارتفاع في أسعار الغذاء والطاقة عالميا سيكون له تأثير سلبي على المنطقة، بما في ذلك سوريا.

وحدد المسؤول الأممي في كلمته مجالين أساسيين يتعين على المجتمع الدولي العمل بشأنهما، هما: تمويل برامج الإغاثة، وضمان الوصول الإنساني الكامل إلى الأشخاص المحتاجين في كل أنحاء سوريا.

ودعا غريفيث إلى الحفاظ على توافق الآراء بشأن تجديد قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بآلية إيصال المساعدات العابرة للحدود والتي ينتهي التفويض الخاص بها في يوليو/تموز المقبل.

المصدر: وكالة الأناضول نقلاً عن الجزيرة

أعداء إيران في الشرق الأوسط يقتربون من بعض

فايننشال تايمز

ديفيد غاردنر

(اللغة الإنجليزية) 23 اذار 2022

خلاصة المقال: يفيد مقال بصحيفة فايننشال تايمز البريطانية (Financial Times) بأن احتمال قيام أميركا بإزالة الحرس الثوري الإيراني من قائمة "الإرهاب الأجنبي" يثير القلق في المنطقة، وأن خصوم إيران بالشرق الأوسط يوحّدون صفوفهم ضدها.

ويقول الكاتب بالصحيفة ديفيد غاردنر في **مقال** له إن جهود إحياء الاتفاق النووي التاريخي مع إيران ربما تكون قد وصلت إلى طريق مسدود. وأشار إلى طلب روسيا المفاجئ مؤخرا -وهي من الدول الأصلية الموقعة والمكّنة للاتفاق- باستثناء إيران من تطبيق العقوبات المفروضة من الغرب عليها (على روسيا) إذا تعاملت الدولتان اقتصاديا، كما أشار إلى وقف جوزيب بوريل مسؤول السياسة الخارجية في

الاتحاد الأوروبي الذي توسط في المفاوضات مع إيران في فيينا، وساطته مؤقتا، بينما شدد على أن "النص النهائي جاهز أساسا وعلى الطاولة."

المعضلة الجديدة

وأضاف أن المعضلة الجديدة في طريق إحياء الاتفاق النووي هي مطالبة إيران لأميركا بإزالة تصنيف الحرس الثوري الذي فرضه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في عام 2019، لافتا إلى أن احتمال قيام إدارة جو بايدن بذلك جعل الشرق الأوسط متوترا وملتهبا.

وأوضح غاردنر أن هذا المطلب خارج إطار الاتفاق النووي، لكن وكما أظهر الاتفاق النووي الأصلي، كان من المستحيل على الشركات الأجنبية الاستثمار في إيران دون الوقوع في مخالفة وزارة الخزانة الأميركية، التي هددت آنذاك باستبعاد أي شخص، يتعامل مع الحرس الثوري الإيراني، من النظام المالي بالدولار.

صعب على طهران وواشنطن

وأوضح أيضا أن كثيرين اعتقدوا خاطئين في البداية أن المطلب الإيراني كان من عمل المتشددين الذين لا يريدون صفقة، لكن من الأمور البديهية أن المرشد الإيراني علي خامنئي يريد اتفاقا، لأنه سيكون من الصعب عليه أن يُنظر إليه على أنه يتراجع عن الدفاع عن مؤسسة الحرس الثوري، الضرورية لنظامه. وكذلك من الصعب للغاية أن يُنظر إلى بايدن وهو يكافئ الحرس الثوري الإيراني، الذي "يقف وراء الهجمات الصاروخية والطائرات دون طيار المدمرة عبر بلاد الشام والخليج."

ويستمر غاردنر قائلا: ومع ذلك، يقول المسؤولون في الشرق الأوسط إن الولايات المتحدة تحاول إيجاد طريقة لإزالة هذه المعضلة بشطب الحرس الثوري الإيراني مقابل التزام إيراني بوقف تصعيد عدوانها في المنطقة. وربما فات الكثيرون تقريرا أوليا بهذا المعنى على الموقع الإخباري أكسيوس الأسبوع الماضي. ولكن بمجرد أن تأكدت إسرائيل من صحة الخبر، قامت بتسريب كل التفاصيل التي لديها وشجبتها.

جبهة مشتركة ضد إيران

عقب ذلك، سارع رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد والحاكم الفعلي لدولة الإمارات، بعقد قمة في شرم الشيخ المصرية. ووصف الكاتب هذه القمة بأن لها مقومات الجبهة المشتركة ضد إيران، قائلا إن هذه الدول رأت بالفعل كيف أن إيران التي تخضع لأقسى حظر على الإطلاق، قبل الحظر على روسيا، قد وسّعت بشكل كبير من نفوذها الإقليمي منذ انسحاب ترامب من الاتفاق النووي، مضيفا أن عقوبات ترامب على إيران أدت إلى نتائج عكسية على منطقة الخليج، التي اعتقدت بسذاجة أن أميركا ستحميها من الانتقام الإيراني. (ترجمة: الجزيرة)

المصدر: فايننشال تايمز

سوريا تستخدم متاهة من الشركات الوهمية لتجنب العقوبات على مسؤوولي نظام الأسد

الغارديان

تيسا فوكس وكرم الشعار

(اللغة الإنجليزية) 23 اذار 2022

خلاصة المقال: كشفت صحيفة الغارديان البريطانية أن النظام السوري يؤسس شركات وهمية في محاولة ممنهجة لتجنب العقوبات الغربية، بحسب وثائق رسمية حصلت عليها الصحيفة.

وبحسب الغارديان، فإن الوثائق تفصل أعمال ثلاث شركات على الأقل تأسست في سوريا في نفس اليوم بهدف واضح هو العمل كشركة لشراء الأسهم وإدارة شركات أخرى. وتحمل الشركات الثلاث أسماء Trappist و Super Brandy و.Generous

وتظهر الوثائق روابط واضحة بين مالكي الشركات الوهمية الجديدة، ورئيس النظام، بشار الأسد، والنخبة السورية القوية اقتصاديا، بما في ذلك الأفراد الخاضعين للعقوبات، بحسب الصحيفة.

وتقول الصحيفة إن تعقيد هيكل ملكية الشركات في سوريا يزيد من صعوبة فك تشابك الدور الذي تلعبه في تعزيز الموارد المالية للنظام ويجعل من الصعب على القوى الأجنبية فرض عقوبات فعالة على الدائرة المقربة من الحكومة.

وفي أكتوبر الماضي، قال وزير الاقتصاد السوري، محمد سامر الخليل، إن "التهرب من العقوبات أصبح حرفة سورية"، ودعا المستثمرين الأجانب المترددين في الانضمام إلى السوق بسبب العقوبات إلى "عدم الظهور بأسمائهم الحقيقية في السوق المحلية."

ونقلت الصحيفة عن، إياد حميد، وهو باحث كبير في برنامج التطوير القانوني السوري ومقره لندن تأكيده أن "من المهم [الاستمرار في تتبع الشركات الوهمية] لأنه جزء من تجميد الأصول وتجفيف الموارد التي يستخدمها النظام لانتهاك حقوق الإنسان في سوريا."

وقالت رئيسة قسم العقوبات العالمية في رابطة المتخصصين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال، جوستين ووكر، للغارديان إن الحكومات ليست مضطرة إلى الانتظار حتى تبدأ الشركات الوهمية في شراء الأسهم أو نقل الأموال قبل فرض عقوبات عليها.

وقالت: "جزء من [العقوبات] هو ضمان عدم استمرار الشركة في عملياتها وعدم القدرة على تأسيسها [في المقام الأول]."

المالكون

وبحسب الصحيفة فإن أحد المالكين الثلاثة للشركات الوهمية الجديدة هو علي نجيب إبراهيم، وهو مالك مشارك لشركة تيلي سبيس، وهي شركة تمتلك جزءا من شركة وفا ش.م.ع، والتي تم ترخيصها في أوائل عام 2022 لتصبح ثالث مشغل اتصالات في البلاد.

المالك الجزئي الآخر لشركة وفا ش.م.ع هو يسار حسين إبراهيم (المعروف أيضا باسم ياسر حسين إبراهيم)، مستشار الأسد ورئيس المكتب الاقتصادي والمالي للرئاسة، ويخضع للعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

أما الشخصيتان الأخريان اللتان تمتلكان الشركات الوهمية الجديدة فهما رنا أحمد خليل، 20 عاما، وريتا أحمد خليل، 21 عاما. وهما ابنتا أحمد خليل خليل، الذي يمتلك نصف شركة تيلي سبيس، بالشراكة مع علي نجيب إبراهيم. وأحمد خليل خليل هو أيضا مالك مشارك لشركة سند لخدمات الحماية والأمن، المسؤولة عن حماية شحنات الفوسفات الروسية من وسط سوريا إلى ميناء طرطوس.

وشريكه في سند هو ناصر ديب، المالك المشارك لشركة - Ella Services ويخضع للعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة - مع خضر علي طاهر، رجل الأعمال البارز لنظام الأسد.

ويقال إن طاهر، الذي فرضت عليه أيضا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات بسبب تمويله للنظام وتورطه في التهريب والتربح، متورط كمهرب للكبتاغون – وهو نوع من الأمفيتامين محلي الصنع.

وتقول الصحيفة إن الشبكة الإجرامية التي يستخدمها النظام السوري للتهرب من العقوبات والحفاظ على استمرار عمل الاقتصاد غير المشروع للبلاد تتفوق على أي تحديثات من قبل الحكومات الغربية.

وقال حامد "كانت عقوبات إدارة (بايدن) الجديدة محدودة للغاية، وبطريقة ما، ليس لديهم الشهية التي كانت لدى الإدارة السابقة لفرض عقوبات على الأفراد في سوريا."

وينطبق الشيء نفسه أيضا على حكومة المملكة المتحدة، التي أعلنت عن جولة واحدة جديدة فقط من العقوبات منذ مغادرتها الاتحاد الأوروبي.

واستهدفت العقوبات حلفاء مقربين من الأسد، بمن فيهم يسار حسين إبراهيم في عام 2021 ووزير الخارجية السوري فيصل المقداد.

كما فرض المكتب الأميركي لمراقبة الأصول الأجنبية، وهو وكالة إنفاذ القانون التابعة لوزارة الخزانة الأميركية، عقوبات على إبراهيم وطاهر.

وقال بيتر ستانو من وزارة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي إن التطورات في سوريا ظلت قيد المراجعة المستمرة.

وأضاف "أظهر (الاتحاد الأوروبي) ... أنه يستجيب في اتخاذ قرار بتجديد العقوبات أو تعديل قائمة الكيانات أو الأشخاص المستهدفين بناء على التطورات على الأرض."

وقالت المفوضية الأوروبية إنها ستنقل المعلومات التي نشرتها الغارديان إلى "السلطة المختصة ذات الصلة للتقييم، وإذا لزم الأمر، لمزيد من التحقيقات."

ويسمح ما يسمى بقانون قيصر الأميركي – الذي سمي على اسم أحد المبلغين عن المخالفات في أجهزة الأمن السورية الذي وثق استخدام نظام الأسد للتعذيب – بفرض عقوبات ثانوية على الأفراد والشركات المرتبطة بالنظام، حتى لو لم يرتكبوا سلوكا خاضعا للعقوبات. (ترجمة: الحرة)

المصدر: الغارديان

"ثلاثي شرم الشيخ" والأسد.. إعادة ترتيب أوراق الإقليم على وقع "الإبراهيميات"

إسرائيل اليوم

إيال زيسر

(اللغة الإنجليزية) 23 اذار 2022

خلاصة المقال: الأيادي هي أيادي عبد الفتاح السيسي ونفتالي بينيت، لكن الصوت صوت محمد بن زايد آل نهيان، الذي أدى أمس إلى انعقاد مؤتمر القمة بمشاركة الزعماء الثلاثة في شرم الشيخ.

البيان الرسمي الذي صدر عن مصر وبموجبه عني اللقاء "بتداعيات التطورات التي تحدث في العالم في مجال الطاقة، والاستقرار الاقتصادي والأمن الغذائي"، كشف القليل وغطى الكثير.

أما الحقيقة فهي أن حرب أوكرانيا قد توقع مصيبة على كثير من الدول العربية التي لن تتمكن من تحمل ارتفاع حاد في أسعار النفط، وستجد صعوبة في توفير الخبز لسكانها بعد صعوبة توريد القمح من أوكرانيا.

ولكن مع كل الاحترام لأزمة أوكرانيا، فإن لدول المنطقة مشاكلها العاجلة بل والأكثر تهديداً. وتبين الآن أن القوى العظمى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، غارقة بكلها وكليلها في أزمة شرق أوروبا وتترك دول المنطقة للاهتمام بنفسها.

هذا ما استهدفته الخطوة التي قادتها الإمارات وإلى جانبها إسرائيل ومصر، بإسناد من السعودية والأردن. وهي خطوة تستهدف إعادة توزيع الأوراق في اللعبة الإقليمية تمهيداً لإمكانية أن توقع الولايات المتحدة على اتفاق نووي مع إيران، فتمنح بذلك، حتى وإن لم يكن عن قصد، ريح إسناد للعدوان الإيراني في المنطقة.

تبنت إسرائيل نهجاً حازماً في مواجهة إيران، أساسه محاولة دحر أقدام الإيرانيين بالقوة في كل مكان يكون الأمر ممكناً، ولا سيما في سوريا. أما الإيرانيون فلا يبقون صامتين، وتبادل الضربات بين الدولتين خلق ميزان رعب بينهما.

إذا كانت دولة إسرائيل هي الشرطي الشرير، فالإماراتيون يعدون لأنفسهم دور الشرطي الطيب. فقد استضاف ولي العهد محمد بن زايد الرئيس السوري بشار الأسد في قصره قبل نحو أسبوع.

لقد رأى كثيرون في الزيارة منح شرعية لطاغية دمشق، لكن الحقيقة أن فيها منح شرعية من جانب الأسد، العضو المركزي في "محور الشر"، لاتفاقات إبراهيم، وللتطبيع الذي لا يعرف حدوداً بين إسرائيل والإمارات التي استضافت أراضيها قبل وقت قصير الرئيس هرتسوغ في زيارة رسمية أولى منذ سنين لدولة عربية.

هكذا تحاول الإمارات إحباط مؤامرات إيران، ليس من خلال هجمات عسكرية، بل بإخراج حجر الأساس للمبنى الذي تقيمه طهران في المنطقة – بشار الأسد.

سيكون الأسد صعباً، وربما متعذراً قطعه عن الإيرانيين، ولكن من الممكن حمله على الاجتهاد أكثر، مثلما يفعل على أي حال في الأشهر الأخيرة، لتقييد نشاط إيران في أراضيه. وترتبط بكل هذه الأمور زيارة الملك عبد الله إلى السلطة الفلسطينية، التي تستهدف ضمان عدم العرقلة ومواصلة الحفاظ على الهدوء. فعندما وقعت اتفاقات إبراهيم، عبس وجه عبد الله، ولكن يبدو الآن أنه تجند كشريك كامل للخطوة الإقليمية.

لا يتحول الحراك الإقليمي ليصبح شرق أوسط جديدا، لكنه شد للمنظومات وتعزيز للأساسات التي وضعتها اتفاقات إبراهيم، ويحمل الآن التعاون الإقليمي مع إسرائيل إلى ذرى جديدة لم يحلم بها أحد من قبل.

المصدر: إسرائيل اليوم نقلاً عن القدس العربي

بوتين مجرم حرب منذ سنين لكن لم يلتفت أحد لذلك حتى الآن

واشنطن بوست

جوش روجين

(اللغة الإنجليزية) 22 اذار 2022

نص المقال: خلال الأسبوع الماضي، وصف الرئيس بايدن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنه: "مجرم حرب"، وذلك لإصداره أوامر تقضي بشن هجمات على المدنيين الأبرياء في أوكرانيا. وقد رحب السوريون بتصريح بايدن الذي تأخر سبع سنوات، بما أن الجيش الروسي ظل يرتكب جرائم حرب في سوريا (بالتعاون مع نظام بشار الأسد) منذ عام 2015. فلو حاسب العالم بوتين منذ ذلك الحين، عندها لن يكون بوسعه ارتكاب جرائم حرب في أوكرانيا اليوم.

محارق بوتين

أتى رد بايدن على سؤال صحفية صرخت مطالبة إياه بالإجابة يوم الخميس الماضي بعدما أمضى مسؤولون في الإدارة الأميركية أسابيع وهم يحومون حول مصطلح: "مجرم الحرب" محجمين عن إطلاقه، حيث بقي معلقاً من أجل مراجعته بصورة قانونية ورسمية، إلا أن بايدن لم

يفعل شيئاً سوى أنه أقر بما يراه الجميع، وهو أن القوات الروسية ترتكب هجمات متعمدة ووقحة ضد المدنيين في عموم أنحاء أوكرانيا. وقد شبه الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في حديثه أمام البرلمان الإسرائيلي يوم الأحد الماضي الهجمات الروسية على أوكرانيا بالمحرقة (الهولوكوست) التي تعرض لها اليهود.

تحدث بعض من نجوا من المحرقة وغرف التعذيب التي أقامها الأسد أمام الكونغرس الأميركي خلال الأسبوع الماضي في احتفالية عقدت تكريماً لذكرى الثورة السورية. فإلى جانب العديد من النواب في ذلك المجلس، تحدث ناشطون سوريون وخبراء في جرائم الحرب حول جرائم الحرب المتواصلة في أوكرانيا بوصفها نتيجة طبيعية لتقاعس العالم عن وقف الفظائع التي ارتكبت بحق السوريين. إذ تحدث النائب مايكل ماكول من تيكساس، وهو عضو بارز في الحزب الجمهوري، أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة للكونغرس، فقال: "إن العالم يراقب بوتين مذعوراً وهو يرتكب جرائم حرب في أوكرانيا، كما أن جرائم الحرب التي ارتكبها في سوريا مرعبة بكل تأكيد."

يدرك السوريون تماماً الفظائع التي ترتكبها روسيا في أوكرانيا، مثل استهداف المشافي والمدارس، واستخدام الذخائر المحظورة لاستهداف المدنيين، والاستعانة بتجويع الناس كسلاح حرب. إلا أن الروس لم يستخدموا الأسلحة الكيماوية بعد، بيد أن هذه المسألة قد تكون مسألة وقت، إذ يعلق ماكول على ذلك بقوله: "لن أستغرب إن رأينا ذلك يحدث في أوكرانيا خلال فترة قريبة."

أما النائب بريندان بويل فقد ذكر بأن بوتين يستعين "بدليل الاستخدام الذي طبقه في حلب" مع أوكرانيا، في إشارة إلى الحملة المركبة التي تتضمن عمليات قصف على نطاق واسع وحالات حصار طبقها كل من الأسد وروسيا وإيران لإخضاع ثاني أكبر مدينة في سوريا، والتي سقطت بيد النظام في عام 2016.

ويتابع بويل بالقول: "إنني على يقين تام من أن العالم لو أبدى ردة فعل تجاه سوريا كما يفعل اليوم، فلن يحدث أي غزو على أوكرانيا، ولهذا علينا أن نستغل هذه الفرصة للاعتراف بالحقيقة القائلة بإن بوتين سيواصل القيام بذلك في أماكن أخرى إن لم يتم إيقافه."

في حين تحدث ستيفن راب الذي شغل منصب السفير المتجول من أجل جرائم الحرب لدى وزارة الخارجية الأميركية أيام إدارة أوباما، فقال بإنه في حال تركت الأعراف والقواعد الدولية المناهضة للفظائع التي ترتكب بحق الشعوب بشكل جماعي، وكذلك المناهضة لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لتنحدر وتتراجع بصورة أكبر، عندها لا بد وأن تنتشر الفظائع التي ترتكب بحق الشعوب وأن تزيد أكثر فأكثر، وأضاف: "إن الأمر لا يتصل بسوريا فقط، بل بالعالم بأسره."

جهود المحاسبة

بعد مرور أحد عشر عاماً على الأزمة السورية، لم تثمر الجهود التي بذلت لمحاسبة نظام الأسد وشركائه عن جرائم الحرب التي ارتكبوها في سوريا إلى الآن. ففي شهر كانون الثاني الماضي، حكمت محكمة ألمانية على ضابط سوري بالسجن المؤبد بعد إدانته بسبب ضلوعه في عمليات التعذيب والانتهاكات التي تعرض لها ما يربو عن أربعة آلاف إنسان بريء، وهذه الجهود قد تدفع نحو محاسبة بوتين على جرائم الحرب التي يرتكبها في أوكرانيا.

لقد أسس المدعون العامون في ألمانيا قضيتهم على مبدأ الولاية القضائية الشاملة، التي تبيح محاكمة من ارتكب جريمة ضد الإنسانية حتى لو كان قد ارتكبها في دولة أخرى، ولكن في الوقت الذي تعهدت فيه المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق بجرائم الحرب التي ترتكبها روسيا في أوكرانيا، نجد بأن موسكو لا تعترف بالولاية القضائية لتلك المحكمة. ولذلك قد يمثل مبدأ الولاية القضائية الشاملة بديلاً حاسماً بالنسبة للأوكرانيين الذين ينشدون العدالة.

وفي هذه الأثناء، ما تزال الأدلة الجديدة حول الفظائع الجماعية التي ارتكبها الأسد وشركاؤه من الروس والإيرانيين في سوريا تظهر وتتكشف، فأحد من تحدثوا في الحفلة التي أقيمت في ذكرى الثورة السورية بمبنى مجلس الشيوخ كان ممن تعاقدوا في السابق مع النظام، وقد أجبر هذا الرجل على حفر مقابر جماعية وملئها بالجثث طوال سنوات عديدة، ولهذا أطلق عليه لقب: "حفار القبور"، بعدما أسهم هذا الرجل في فضح الأماكن التي استخدمها الأسد ونظامه لدفن الآلاف من المدنيين الذين تم اغتيالهم وقتلهم على يد أعوانه. إلا أن هذا الرجل يرثي لحال أوكرانيا اليوم لأنه لا بد وأن تظهر فيها مقابر جماعية هي أيضاً.

أنظمة إجرامية تتجاوز كل الحدود

تحدث حفار القبور في تلك المناسبة فقال: "عندما يغض المجتمع الدولي الطرف عن جرائم ضد الإنسانية وعن مجازر إبادة جماعية، وعن قصف المشافي والمدارس، وعن الاختفاء القسري والاعتقال، عندها لا بد للأنظمة الإجرامية أن تتجاوز كل الحدود دون أن يقف في طريقها شيء".

فقد رفضت المجتمعات الغربية منذ أمد بعيد التدخل من أجل إجراء محاكمة لإنصاف من يحملون ثقافات أو أديان أو أعراق أخرى مثل المسلمين الأويغور في الصين أو الروهينغيا في ماينمار والذين تصفهم إدارة بايدن اليوم بأنهم ضحايا لعمليات إبادة. ولكن مع أوكرانيا، بذل الغرب جهداً أكبر لحماية المدنيين، بالرغم من كونه غير كاف. إلا أن النموذج الأوكراني يظهر كيف يعبر تجاهل الفظائع والجرائم في أي مكان في العالم عن إفلاس على المستوى الأخلاقي والاستراتيجي.

يجري الربط بشكل مباشر بين الأزمتين: السورية والأوكرانية، وذلك لأن بوتين يرتكب جرائم الحرب نفسها في كلا البلدين، والآن، بعد أن وصف الرئيس الأميركي بوتين بمجرم حرب، يأمل المدافعون عن حقوق الإنسان، الذين يعملون على رفع الشعار الذي أطلق بعد عام 1945، ألا وهو: "لن يتكرر ذلك أبداً"، أن يتمكنوا من محاسبة الرئيس الروسي على كل جرائمه، إلى جانب نظام الأسد بكل تأكيد، إذ تقول نعومي كيكولار وهي مديرة مركز سايمون-سكيوت لمنع الإبادة لدى متحف المحرقة التذكاري في الولايات المتحدة: "في الوقت الذي نركز فيه على أوكرانيا، ينبغي علينا، بل يجب علينا أن نبقي تركيزنا وعيوننا مفتوحة أيضاً على الحقائق التي تتصل بما يحدث في سوريا، وذلك لأن معاناة الشعب السوري ماتزال مستمرة". (ترجمة: تلفزيون سوريا)

المصدر: واشنطن بوست

زيارة الأسد إلى الإمارات صدمت الولايات المتحدة

أكسيوس

باراك رافيد

(اللغة الإنجليزية) 23 اذار 2022

خلاصة المقال: تناول موقع "أكسيوس"، في تقرير اليوم الأربعاء، زيارة رئيس النظام السوري بشار الأسد الأخيرة إلى الإمارات، ورد فعل واشنطن تجاهها. وقال الصحافي الإسرائيلي باراك رافيد إن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تفاجأت يوم الجمعة الماضي بزيارة الأسد إلى الإمارات، حسبما أخبره مصدران مطلعان على الموضوع. وأشار رافيد إلى أن أهمية هذه الزيارة تكمن في أنها كانت الأولى للأسد إلى دولة عربية منذ اندلاع الحرب السورية قبل 11 عاما، وأنها تزيد من توتر العلاقات المتوترة أصلا بين واشنطن وأبوظبي. وكان الأسد قد وصل الإمارات، يوم الجمعة، والتقى ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد وحاكم دبي محمد بن راشد. ولم تذكر وسائل الإعلام السورية والإماراتية الزيارة إلا بعد وصول الأسد إلى أبوظبي. وأشار رافيد إلى أن مصدريه قالا إن إدارة بايدن علمت بالزيارة من وسائل الإعلام، وأن مسؤولي البيت الأبيض ووزارة الخارجية "شعروا بالذهول".

وعبر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس، يوم الأحد، عن خيبة أمل وقلق عميق من محاولة إضفاء الشرعية على بشار الأسد.

وأضاف أن الأسد "لا يزال مسؤولا عن مقتل ومعاناة عدد لا يحصى من السوريين، وتشريد أكثر من نصف السكان السوريين قبل الحرب، والاعتقال التعسفي واختفاء أكثر من 150 ألف رجل وامرأة وطفل سوري".

وقال برايس، يوم الإثنين، إن مسؤولي إدارة بايدن أثاروا القضية مع المسؤولين الإماراتيين ونقلوا خيبة أملهم واحتجاجهم على الزيارة. وشدد على أن إدارة بايدن لن ترفع أو تتنازل عن العقوبات المفروضة على سوريا. وقال رافيد إن مسؤولا إماراتيا أخبره أن زيارة الأسد كانت جزءا من استراتيجية أوسع جديدة للتحدث مع الجميع في المنطقة ومحاولة عدم وجود أعداء. وقال المسؤول الإماراتي: "نهجنا الجديد يركز على الدبلوماسية وخفض التصعيد والمشاركة.. ونضع مصالحنا أولاً".

وكان ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد قد أطلع رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على زيارة الأسد، خلال اجتماعهم الأخير في شرم الشيخ، الإثنين. وتشهد العلاقات بين الولايات المتحدة والإمارات توترا منذ الهجوم الصاروخي للحوثيين على أبوظبي في يناير/ كانون الثاني. فقد شعر الإماراتيون بخيبة أمل من رد فعل واشنطن، التي رأوها "ضعيفة جدا وبطيئة للغاية." ورفض بن زايد مقابلة قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال فرانك ماكنزي عندما زار أبوظبي في فبراير/ شباط، زاعما أن ظهوره استغرق 22 يوما بعد الهجوم الصاروخي.

كما أصيب الإماراتيون بخيبة أمل عندما رفضت إدارة بايدن طلبهم إعادة تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، امتنعت الإمارات عن التصويت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على قرار بقيادة الولايات المتحدة يدين الغزو الروسي لأوكرانيا.

وجندت واشنطن إسرائيل للضغط على الإمارات للتصويت لصالح قرار مماثل في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وصوت الإماراتيون في نهاية المطاف لإدانة الغزو.

المصدر: أكسيوس نقلاً عن القدس العربي

هل تسليح الغرب لأوكرانيا قد يحوّلها إلى سوريا أوروبية؟

إنترسبت

مرتضى حسين

(اللغة الإنجليزية) 20 اذار 2022

خلاصة المقال: بقدر ما تعد العقوبات فعّالة في دفع الروس إلى براثن الفقر، ليس من المؤكد أنها يمكن أن تغيّر مسار الحرب في أوكرانيا.

نشر موقع «ذي إنترسبت «مقالًا لـ مرتضي حسين، مراسل للموقع الأمريكي يركّز على الأمن القومي والسياسة الخارجية، حول المساعي الغربية لمعاقبة روسيا على غزوها لأوكرانيا بفرض أوسع عقوبات ممكنة عليها وتقديم المساعدات العسكرية لأوكرانيا. ويرى الكاتب أن فرض العقوبات لن يساعد على إطاحة نظام بوتين بل قد يثبّت أقدامه في وقتٍ يعاني فيه الشعب الروسي دون أن يثور على النظام كما يأمل الغرب .

ويستهل الكاتب مقاله بالإشارة إلى إعلان الولايات المتحدة، الأربعاء الماضي، عن تدفق أسلحة جديدة إلى أوكرانيا، بما في ذلك أسلحة متطورة مضادة للطائرات وأسلحة صغيرة تهدف إلى مساعدة الحكومة الأوكرانية في صد الغزو الروسي. ومن شِبه المؤكد أن هذه الأسلحة ستقتل مزيدًا من أفراد الخدمة الروسية في أوكرانيا، ليُضافوا إلى آلافٍ يُعتقد أنهم لقوا حتفهم بالفعل في الأسابيع القليلة الماضية. وللمفارقة، قد تخدم الأسلحة أيضًا غرضًا أكثر إنسانية: المساعدة في الوصول بالنزاع إلى طريق مسدود وتعزيز موقف الحكومة الأوكرانية للتفاوض على إنهاء الحرب.

إن إنهاء الحرب بهذه النتيجة التفاوضية يمكن أن يساعد أيضًا في تقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين بطريقة ربما تكون أقل توقعًا، وهو توفير فرصة لإنهاء الحرب الاقتصادية التي تُلحِق بالفعل أضرارًا بملايين الروس الأبرياء.

روسيا هي الدولة الأكثر تعرضًا للعقوبات في العالم

يشير الكاتب إلى أن الولايات المتحدة وحلفاءها خاضوا حربًا اقتصادية شاملة ضد روسيا منذ بداية الغزو، مما جعل روسيا سريعًا الدولة الأكثر تعرضًا للعقوبات على وجه الأرض. ويُلحِق هذا الهجوم الاقتصادي الضرر بالفعل بالروس العاديين، بمن فيهم أولئك الذين يعارضون حكومة فلاديمير بوتين. ومع ذلك، بقدر فعالية هذه العقوبات في دفع الروس إلى براثن الفقر، فمن غير المؤكد هل يؤثر ذلك في مجرى الحرب في أوكرانيا أم لا. ولا يزال الجيش الروسي يقصف المدن الأوكرانية مثل خاركيف وماريوبول دون رادع بالمدفعية والغارات الجوية كل ليلة.

ويرى الكاتب أنه مع اقتران المساعدات العسكرية بالضغط الدبلوماسي، يمكن أن يساعد ذلك في وصول الصراع إلى طريق مسدود ومن ثم إنهاء الحرب في وقتٍ أقرب عن طريق جعل الأمر مستحيلًا تقريبًا على الجيش الروسي -الذي تبدو عليه بالفعل علامات الإرهاق- في النجاح في الاستيلاء على المراكز الحضرية الرئيسة وتحقيق نصر حاسم في أوكرانيا. ومع استبعاد الانتصار العسكري، يمكن للمفاوضات أن تضع نهاية ذات مغزى للحرب، وتمنع السيناريو الكابوسي للاحتلال والتمرد، والأهم من ذلك، لأغراض إنسانية، أن تسمح برفع عقوبات عديدة مفروضة على روسيا مقابل تنازلات لصالح السيادة الأوكرانية.

يوضح الكاتب أن هناك أسبابًا تدفع المجتمع الدولي إلى دعم اتخاذ موقف متشدِّد في الدفاع عن أوكرانيا، بما في ذلك من خلال تزويدها بالأسلحة. غير أن الأمر الذي على المحك ليس سيادة دولة واحدة فحسب، بل مبدأ ما بعد الحرب العالمية الثانية المُحاصَر بالفعل والقائل إن الدول الكبيرة لا تستطيع ببساطة التهام جيرانها أو إعادة تشكيل حدود دول مجاورة باستخدام القوة المسلَّحة. إن الموت النهائي لهذا المبدأ في شوارع المدن الأوكرانية سيجعل العالم مكانًا أعنف حتى مما نراه اليوم.

العقوبات ضارة وغير فعَّالة

ويمضي الكاتب إلى أنه من المرجَّح أن يكون النهج العقابي الحالي المتمثل في استهداف المواطنين الروس العاديين من خلال الحرب الاقتصادية ضارًا وغير فعَّال معًا. وهناك ما يبرر عقوبات مصممة ضد الأثرياء والمسؤولين الروس المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان خلال الحرب الحالية، ولكن حتى أقسى هذه الإجراءات الاقتصادية لن تكون كافية لوقف نظام وضع بالفعل مصداقيته السياسية على المحك بغزوه

لأوكرانيا. إن الرد على العدوان العسكري لبوتين من خلال حرمان الروس العاديين من الوصول إلى مدخرات حياتهم هو مغالطة قاسية ولا يفعل شيئًا لمساعدة الأوكرانيين، بحسب الكاتب.

إن الهدف غير المعلن في كثيرٍ من الأحيان للنهج الحالي بمحاولة إفقار المجتمع الروسي هو تأجيج كثير من السخط الذي يؤدي إلى تغيير النظام. غير أن الجماهير الروسية ليس لها أي رأي يُذكر في حكومتها أو قادتها، الذين يسعدهم قمع أي معارضة جادَّة، ولذا فإن إثارة التغيير الثوري من القاعدة إلى القمة يبدو أمرًا مستبعدًا للغاية، بحسب الكاتب. ولم تسفر حملات العقوبات السابقة ضد دول مثل العراق وإيران عن سقوط مثل هذه الأنظمة، حتى الحكومة الكوبية لا تزال في السلطة بعد عقود من الحظر الاقتصادي.

العقوبات ترسّخ قبضة القادة المستبدين ولا تُطِيحهم

يستدرك الكاتب قائلًا: لكن وبدلًا من إطاحة الحكومات، هناك سبب للاعتقاد بأن العقوبات، مثل تلك التي تطبَّق الآن على روسيا، يمكن أن تساعد في ترسيخ قبضة القادة الاستبداديين على السلطة عن طريق إجبار الطبقات الوسطى لديهم على التركيز أكثر على البقاء بدلًا من التركيز على التغيير السياسي، بينما تراكم النُّخب المرتبطة بالنظام الموارد وتصبح حارسة على بوابات ما تبقَّى من الاقتصاد. بل إن بعض قادة الدول الخاضعة للعقوبات حوَّلوا العقوبات إلى وسيلة لإضفاء الشرعية الأيديولوجية، حيث صوروا أنفسهم على أنهم مدافعون قوميون ضد الحرب الاقتصادية التي تشنها القوى الأجنبية المعادية.

ثم هناك الدعوات إلى تدخل مباشر أقوى ضد روسيا، وهذه الأفكار لا تجدي نفعًا، بحسب الكاتب. وتفشل الدعوات اللاهثة لفرض منطقة حظر طيران يدعمها الناتو في الاعتراف بأن هذه السياسة ستشكل عملًا من أعمال الحرب، مما يتطلب استهدافًا مباشرًا للأصول العسكرية الروسية. وهناك أيضًا احتمال ضئيل ولكنه حقيقي للتصعيد النووي، وهي كارثة لم يتجنبها المسؤولون العسكريون في حقبة الحرب الباردة إلا بالتزام الحذر الشديد.

وقد يسمح التعزيز الكبير لقوة النيران الأوكرانية لحكومة الرئيس فولوديمير زيلينسكي بالتوصل إلى اتفاق مع بوتين، مما يدفع نحو إنهاء الحرب عن طريق مفاوضات لا تصل إلى حد الاستسلام. وبدلًا من ذلك، يمكن أن يشهد التوازن الحالي شيئًا يشبه ما حدث في سوريا، حيث قدَّمت القوى الأجنبية أسلحة كافية للمعارضة لمساعدتها على الاستمرار في القتال ولكن ليس بما يكفي لتحقيق الانتصار أو فرض حالة من الجمود الدائم. وكانت النتيجة في سوريا هي تدمير جزء كبير من البلاد على مدار عقد من الزمن، بينما ظل نظام الأسد قابعًا في السلطة.

قد تصبح أوكرانيا نسخة أوروبية من سوريا

ويرى الكاتب أن ترك الحكومة الأوكرانية تسقط مع تسليح تمرد طويل الأمد ضد السيطرة الروسية – أو حتى حصار مُنهِك وطويل يتشبث فيه الأوكرانيون بأراضيهم في عدة جيوب فحسب – يمكن أن يجعل البلاد غير مستقرة على نحو دائم، مما يؤدي إلى مقتل المجنَّدين الروس والأوكرانيين العاديين بأعدادٍ هائلة مع الفشل في تحقيق العودة إلى السلام. ويرى الكاتب أنه بذلك ستصبح أوكرانيا حقًا نسخة أوروبية من

سوريا، أو حتى أفغانستان، خلال الحرب ضد السوفييت: تدمير النسيج الاجتماعي تدميرًا لا يمكن إصلاحه وحاضنة للجماعات الإرهابية اليمينية المتطرفة التي نشأت من وسط الحطام.

إن مثل هذه النتيجة ستكون كارثية على الجميع. وسيثير بوتين غضب الغرب من خلال عزل أو قتل زيلينسكي، الزعيم السياسي الليبرالي الذي يُنظر إليه الآن على نطاق واسع على أنه بطل لدوره خلال الأزمة، وفرض دمية لتحل محله. وسيكون بؤس الاحتلال الفعلي والتمرد في أوكرانيا مصحوبًا بالبؤس الذي فرضه نظام العقوبات الواسع على الروس لسنوات قادمة.

وخلال الحرب الباردة، خاضت روسيا والولايات المتحدة معارك بالوكالة في جميع أنحاء العالم، والتي لم تسفر عن حرب تقليدية بين القوى الكبرى، ناهيك عن التصعيد النووي. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على الخطوط الساخنة لتفادي الاحتكاك وتجنب السيناريوهات التي تؤدي إلى قيام الناتو والقوات الروسية بإطلاق النار على بعضهما بعضًا على نحو مباشر. ولا يوجد سيناريو يزيد زيادة كبيرة من خطر نشوب صراع نووي يمكن التسامح معه، لكن هذا لا يعني أن دول الناتو ممنوعة من تقديم مساعدة أكثر جدية إلى الأوكرانيين.

الوقت ينفد

يرى الكاتب أنه لا توجد خيارات جيدة اليوم في أوكرانيا. ويبدو أن إرسال مزيد من الأسلحة إلى بلدٍ في حالة حرب هو طريقة متناقضة لتقليل الأذى الذي يلحق بالأبرياء. غير أن هناك أسبابًا معقولة، إذا ما تجاوزنا في نظرتنا ما بعد المدى القصير، للاعتقاد بأن مثل هذه السياسة المتمثلة في تعزيز الحكومة الأوكرانية الشرعية يمكن أن تنقذ أرواح عدد أكبر من الناس بدلًا من ترك البلاد تنهار في أيدي بوتين – أو الحكم على 140 مليون مدني روسي بالحياة تحت حصار اقتصادي دائم.

ويختتم الكاتب مقاله بالإشارة إلى أن استمرار تدفق الأسلحة يُعد خطوة منطقية بالنظر إلى الواقع الوحشي للهجمات الروسية المستمرة في أنحاء أوكرانيا. وقد يعتمد تجنب الكارثة الآن على مدى قدرة الدول الغربية على منع سقوط كييف في الأسابيع القادمة. وببساطة، لن يتحقق السلام المستدام في أوروبا دون أوكرانيا القوية، ولا يزال هناك متسع من الوقت لإنقاذ القارة من العودة إلى الوحشية التي مرت بها في القرن العشرين. لكن ذلك الوقت ينفد وبسرعة. (ترجمة: ساسة بوست)

المصدر: إنترسبت

مجلس الحرب: مستقبل تعاون الأمم المتحدة بشأن البوسنة وسوريا

المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية

جوليان بارنز ديسي، ماجدة روج

(اللغة الإنجليزية) 22 اذار 2022

نص المقال:

إن حرب روسيا على أوكرانيا ليس لها آثار مدمرة على الأرض فحسب، بل إنها تدفع الأوروبيين أيضًا إلى مواجهة أوسع غير مسبوقة مع الكرملين.

إنهم بحاجة إلى إجراء تقييم سريع والاستعداد للعواقب المحتملة، لذلك على المستوى العالمي: التعاون الدولي بشأن القضايا الرئيسية متعددة الأطراف سوف يتعرض لخطر شديد بسبب تدهور العلاقات بين الغرب وروسيا.

لم يكن التعاون بين البلدين نموذجًا للنجاح في السنوات الأخيرة، لكن الانهيار التام للتنسيق متعدد الأطراف من شأنه أن يهدد بشكل مباشر بعض المصالح الحيوية لأوروبا في جوارها بما في ذلك في أماكن مثل البوسنة وسوريا.

يحتاج الأوروبيون إلى التفكير فيما إذا كان بإمكانهم تقسيم أشكال التنسيق المهمة مع روسيا أثناء وضع خطط طوارئ للتغلب على العرقلة الروسية.

إن مصير الاتفاق النووي الإيراني - خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) يدل على ذلك. حيث خاطرت موسكو مؤخرًا بإخراج اتفاق جديد عن مساره من خلال المطالبة بإعفاءات من العقوبات لجميع التجارة والاستثمار الروسي مع إيران كجزء من الصفقة في محاولة واضحة لتجاوز عقوبات الغرب المتعلقة بأوكرانيا.

كان هذا على الرغم من حقيقة أن روسيا كانت شريكًا تفاوضيًا فاعلاً في استعادة الصفقة في العام الماضي. ويبدو أن موسكو تراجعت الآن عن موقفها بشأن الاستثناءات على الأرجح تحت ضغط من إيران التي تريد استعادة الاتفاق.

في حين أن لدى روسيا العديد من الطرق لتقويض التعاون الدولي، فمن المرجح بشكل خاص أن تصبح أقل تعاونًا في مجالات مثل أنظمة عقوبات الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام وبعثات المساعدة الإنسانية التي يمدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC) العديد منها سنويًا أو بشكل نصف سنوي. غالبًا ما يكون لأوروبا والولايات المتحدة اهتمام أكبر من روسيا بقرارات مجلس الأمن الدولي التي تمدد المهام الإنسانية وبعثات حفظ السلام خاصة عندما يتعلق الأمر بغرب البلقان والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

حتى قبل غزوها واسع النطاق لأوكرانيا، جعلت روسيا من هذه القرارات أكثر صعوبة منذ فترة طويلة في اشتراطها بتفضيلاتها فيما يتعلق بالجوانب المدنية للتدخلات الغربية في فترة ما بعد الصراع (بناء الدولة في البوسنة) أو طرق إيصال المساعدات الإنسانية واختيار الشركاء على الأرض (سوريا).

ويواجه الغرب الآن معضلة فيما إذا كان سيبحث عن طريقة مؤقتة أو أي شكل من أشكال الحوار البناء مع روسيا للحفاظ على عمليات الأمم المتحدة الحيوية هذه. وسيكون البديل هو أن ينأى الغرب بنفسه عن المواقف التي من المحتمل أن يواجه فيها حق النقض الروسي.

يحتاج القادة الغربيون إلى تقرير ما إذا كان نوع من التقسيم لا يزال ممكنًا ووضع خطط طوارئ لعمل أحادي الجانب حيث يكون الدعم الروسي غير مرجح.

ويجب على الأوروبيين توخي الحذر حتى لا يحكموا مسبقًا على النتائج. ومن المحتمل أن تكون روسيا عائقًا في بعض المجالات، لكنها قد ترى أيضًا حاجة إلى إظهار صورة أكثر تعاونًا في أماكن أخرى، ليس أقلها لتجنب تحويل مواردها المحدودة واهتمامها بعيدًا عن أوكرانيا.

حتى عندما يتحدى الأوروبيون بشكل مباشر حرب روسيا على أوكرانيا، يجب أن يظلوا منفتحين على التنسيق البراغماتي مع موسكو في أي مكان آخر إذا كان هذا يخدم مصالحهم ويغلق المكاسب المتعددة الأطراف المتبقية. ومع ذلك، يجب على الأوروبيين أيضًا الاستعداد للأسوأ. كما يتضح من المفاوضات الأخيرة بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، من المرجح أن تستخدم روسيا منتديات متعددة الأطراف لمحاولة تخفيف الضغط الذي تتعرض له.

يجب أن يركز التخطيط للطوارئ في أوروبا على مجالين رئيسيين على وجه الخصوص: البوسنة وسوريا.

في البوسنة، تمتلك روسيا حق النقض في مجلس الأمن الدولي بشأن التمديد السنوي لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (يوفور ألثيا) البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي المسؤولة عن الحفاظ على السلام والأمن وردع محاولات انفصال وكلاء روسيا في جمهورية صربسكا.

وقبل غزوها الشامل لأوكرانيا، لم تكن روسيا مهتمة بإنهاء المهمة .وبدلاً من ذلك، استخدمت التهديد باستخدام حق النقض (الفيتو) لانتزاع تنازلات بشأن إغلاق مكتب الممثل الأعلى، وهي الأداة السياسية الغربية التي يمكن أن تساعد في الإصلاح الدستوري الذي تحتاجه البوسنة للتقدم نحو عضوية الناتو والاتحاد الأوروبي. بالنظر إلى أن قوة الاتحاد الأوروبي تم تعزيزها بـ 500 جندي إضافي بعد الغزو وأن الغرب عازم على الاحتفاظ بمكتب الممثل الأعلى، فقد تميل روسيا الآن إلى استخدام حق النقض ضد تجديد المهمة.

استعدادًا للتصويت في مجلس الأمن الدولي على يوفور في تشرين الثاني (نوفمبر)، يحتاج الأوروبيون والأمريكيون إلى الخروج بخطة للتغلب على حق النقض الروسي المحتمل. ويجب أن تتضمن الخطة تفسيراً واسعاً للتفويض القانوني لحلف شمال الأطلسي وقوة الاتحاد الأوروبي كما هو مستمد من الملحق 1 أ لاتفاقية دايتون للسلام.

هذه هي الطريقة الوحيدة للحفاظ على الوجود العسكري الغربي في البوسنة وتعزيزه وردع محاولات انفصال جمهورية صربسكا التي يهددها الوكيل الروسي ميلوراد دوديك.

في غضون ذلك، لن يكون التركيز الفوري في سوريا على العملية السياسية المعطلة في البلاد، ولكن على تجديد قرار مجلس الأمن رقم 2585 في يوليو / تموز للحفاظ على تدفق مساعدات الأمم المتحدة عبر الحدود إلى إدلب التي تضم حوالي ثلاثة ملايين مدني.

عملت روسيا باستمرار على تضييق مساحة المساعدات الدولية، وهي سياسة تشكل مخاطر كبيرة لكل من تركيا وأوروبا في إدلب نظرًا لاحتمال حدوث أزمة إنسانية أعمق وتدفقات كبيرة للاجئين إذا لم تكن هناك مساعدات كافية لتلبية احتياجاتهم.

في العام الماضي، كان المجال الإنساني أحد المجالات القليلة للتعاون المستمر بين الولايات المتحدة وروسيا في سوريا. لكن الحرب في أوكرانيا يمكن أن تغلق هذه القناة. هناك خطر من أن المساعدات عبر الحدود وكذلك الدعم المقابل لمساعدة الإنعاش المبكر في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة ستكون أضرارًا جانبية.

يجب أن تستمر الجهود الأوروبية الأولية في التركيز على اقتطاع مساحة لتمرير تقني للقرار عبر الحدود. قد ترغب روسيا في الحفاظ على نهجها الحالي لتجنب الاضطرار إلى الاستجابة لأزمة جديدة في إدلب أو المخاطرة بتزايد التوترات مع تركيا. وتريد موسكو تأمين المزيد من المساعدات الدولية للمناطق التي تسيطر عليها الحكومة في سوريا وهو ما لن يحدث إذا تم حظر قرار إدلب.

لكن يتعين على الدول الأوروبية أن تكون مستعدة للعمل حول مجلس الأمن الدولي في حالة عدم تمكنها من تحقيق هذا الانقلاب، خاصة في ظل فشل روسيا في تسهيل تدفق المساعدات الكافية إلى إدلب عبر دمشق في العام الماضي.

يجب أن يستعدوا بالفعل لإنشاء آلية مساعدة أحادية الجانب عبر الحدود لمنع حدوث أزمة إنسانية أكثر عمقًا.

ثمن العمل من جانب واحد لا يمكن تجاهله. وسوف يعيق كذلك تعاون مجلس الأمن الدولي بشأن هذه القضايا وغيرها مما يوفر مساحة لموسكو وبكين لتبرير الإجراءات الأحادية الجانب الخاصة بهما.

يجب على الأوروبيين توخي الحذر بشأن تقويض ما تبقى من النظام متعدد الأطراف. هذا هو السبب في أن تركيزهم الأولي يجب أن يظل على إيجاد مساحة لتقسيم التنسيق المستمر مع روسيا حول القضايا التي يكون فيها هذا أمرًا ذا قيمة.

لن يكون لعمل الأوروبيين الأحادي الجانب بشأن البوسنة تداعيات سلبية على الأرض بخلاف الخطاب الروسي الساخن، لكن موسكو قد تتسبب في مشاكل جديدة في إدلب ربما بسبب هجمات نظام الإضاءة الخضراء التي تدفع المزيد من السوريين إلى الفرار إلى تركيا ثم أوروبا.

إن اتباع نهج أحادي الجانب لمساعدة إدلب قد يكون أقل فعالية من النهج الحالي نظرًا لأهمية آليات الأمم المتحدة مثل تلك التي يدعمها برنامج الغذاء العالمي."

لكن الأوروبيين (جنبًا إلى جنب مع الأمريكيين) يحتاجون أيضًا إلى أن يكونوا واقعيين بشأن خياراتهم. نظرًا للانهيار الأوسع لنظام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وخوفهم من العرقلة الروسية، يجب أن يكونوا مستعدين لأسوأ السيناريوهات، وسيتطلب هذا استعدادًا أكبر لجعل الأمور في متناول أيديهم.

المصدر: المجلس الأوربي للعلاقات الخارجية

دراسة: يشعر معظم السوريين في تركيا بالسعادة "بأنهم غير مستبعدين أو مميّزين"

وكالة الاناضول

هاندان كازانجي

(اللغة الإنجليزية) 21 اذار 2022

نص المقال:

أظهرت دراسة جديدة أن معظم السوريين الذين فروا من الحرب الأهلية في بلادهم للذهاب إلى تركيا المجاورة سعداء ولا يريدون العودة إلى ديارهم.

قال مراد أردوغان، مدير مركز أبحاث اللجوء والهجرة في أنقرة(IGAM) ، لوكالة الأناضول. لا يشعر السوريون بالاستبعاد أو التمييز في تركيا التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم. كما شارك أردوغان، أحدث البيانات من تقرير سنوي بعنوان "مقياس السوريين 2020 إطار لتحقيق التماسك الاجتماعي مع السوريين في تركيا." ويحظى التقرير بدعم من مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا ومن المقرر أن يصدر يوم الاثنين.

غرقت سوريا في حرب أهلية شرسة منذ أوائل عام 2011 عندما قام نظام بشار الأسد بقمع الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية بشراسة غير متوقعة. وقتل مئات الآلاف منذ ذلك الحين وشرد أكثر من 10 ملايين وفقا لأرقام الأمم المتحدة.

وقال مراد أردوغان "السوريون بشكل عام راضون عن حياتهم في تركيا" في إشارة إلى نتائج التقرير الأخير. ويستند التقرير في نسخته الثالثة الآن إلى استطلاعات الرأي وجهاً لوجه. أجرى الباحثون دراسات استقصائية مع 2259 مواطنًا تركيًا في 26 مقاطعة اختارها معهد الإحصاء التركي.(TurkStat) بشكل منفصل، وتم مسح ما مجموعه 1414 عائلة لتلقي معلومات حول ما يقرب من 7000 سوري تحت الحماية المؤقتة في 15 محافظة.

هناك قضية أخرى يتحدث عنها الناس في تركيا وهي ما إذا كان السوريون سيعودون إلى وطنهم ومتى. وقال مراد أردوغان، مستشهداً ببيانات من طبعات سابقة من الدراسة، "في عام 2017، كانت نسبة من قالوا إنهم لا يريدون العودة إلى سوريا على أي حال 16٪ فقط"، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 34٪ في عام 2019 ولاحقًا إلى 58. ٪. "وبحسب مراد أردوغان، فإن بعض السوريين يقولون" مهما حدث في سوريا لا أريد العودة ." ويعتقد مراد أردوغان أن هناك أسبابًا أساسية لذلك. أحدها أن الحرب في سوريا أصبحت مزمنة وليس هناك أمل في حل ذلك. سوريا مجزأة وهناك سلطات مختلفة في مناطق مختلفة ". وقال إن انعدام الأمن إذا عادوا إلى سوريا عامل آخر.

* ظروف العمل أكبر مشكلة يواجهها السوريون

يبلغ عدد السوريين الذين يعيشون في تركيا الآن حوالي 4 ملايين ووفقًا لوزارة الداخلية حصل ما يقرب من 175 ألف سوري على الجنسية التركية بين عامي 2011 و2021.

و هناك قضيتان تشغلان أهمية كبرى بالنسبة للسوريين في تركيا. قال مراد أردوغان: "أحدهما هو وضعهم المؤقت لأنه يمثل عقبة رئيسية أمامهم للتفكير في المستقبل."

وتمنح تركيا السوريين وضع حماية مؤقتًا وفقًا للأمم المتحدة "يتم قبول اللاجئين السوريين والأشخاص عديمي الجنسية من سوريا الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية في تركيا ولن يتم إعادتهم إلى سوريا قسراً." كما يغطي الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية وكذلك سوق العمل.

القضية الأخرى المقلقة هي ظروف عمل السوريين بشكل عام فهم "يقفون على قدميهم" لكن ظروف عملهم صعبة بحسب مراد أردوغان.

وأضاف: "عندما نسأل السوريين ما هي أكبر مشاكلهم في تركيا، أنهم يقولون دائمًا ظروف العمل." وفقاً لمراد أردوغان، على الرغم من أن السوريين يحاولون إقامة علاقات أوثق مع المجتمع التركي، إلا أن الجمهور التركي لا يزال بعيدًا.

"عندما نسأل الجمهور التركي عما إذا كان السوريون قد تكيفوا مع العيش مع الأتراك، فإنهم يشكون من السوريين ولكن عندما نسأل السوريين أنفسهم يعتقدون أنهم تكيفوا مع تركيا. 80-90٪ يعتقدون ذلك.

* ميل منخفض للعودة الطوعية

قال مراد أردوغان إن السوريين أيضًا "يبنون حياتهم بأنفسهم" في تركيا. "نرى أن الميل إلى العودة الطوعية منخفض جدًا". كما يقول بعض السوريين "إذا كان هناك سلام في بلدنا، فنحن بالطبع نرغب في العودة، لكن هناك فرق بين قول ذلك وتطبيقه. العودة بسهولة ليست ممكنة بالنسبة لهم."

وفقًا لمراد أردوغان، كان هناك "تغيير جذري في نظرة الجمهور التركي تجاه السوريين في السنوات الأخيرة." وقال إن الجمهور التركي اعتاد على رؤية السوريين على أنهم ضحايا ومضطهدون يفرون من الحرب لكنهم بدأوا في الآونة الأخيرة في رؤيتهم أكثر فأكثر على أنهم مشكلة. وأضاف: "ونحن نرى هذه العملية (من التصورات المتغيرة) في بحثنا."

وبحسب البحث، يرى مراد أردوغان أن السوريين يمثلون أكبر المشاكل التي تواجه تركيا بعد الاقتصاد والإرهاب. لقد فهمنا هذا بشكل أو بآخر من خلال أسئلة أخرى ، لكن في البحثين الأخيرين سألنا الجمهور عن هذا الأمر بشكل مباشر".

كما أشار أردوغان إلى تناقض في هذا الأمر حيث يعيش الأتراك والسوريون جنبًا إلى جنب في نفس البلد منذ أكثر من عقد من الزمان. نحن نعيش بسلام نسبيًا. لذا فإن توقعات الجمهور التركي وما يتم تجربته بالفعل تختلف عن بعضها البعض ".

* ستؤثر حرب أوكرانيا على تحديث صفقة المهاجرين لعام 2016

كما وصف مراد أردوغان اتفاق 2016 بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشأن المهاجرين بأنه "نقطة تحول مهمة" للعلاقات بين أنقرة وبروكسل. وقال "لكن لسوء الحظ ليس بمعنى إيجابي للغاية." ويُنسب إلى تنفيذ تركيا لاتفاق 2016 مع الاتحاد الأوروبي على نطاق واسع الفضل في وقف أزمة المهاجرين المتصاعدة، وقد روجت تركيا لنجاحها في الدفاع عن حدودها أيضًا الحدود الفعلية للاتحاد الأوروبي.

ووفقًا لأنقرة، تراجع الاتحاد الأوروبي أيضًا عن الالتزامات السياسية كجزء من الصفقة، بما في ذلك تحرير التأشيرات للمواطنين الأتراك المسافرين إلى أوروبا، وفتح فصول جديدة لعملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي والمفاوضات حول ترقية الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي لعام 1995.

وأضاف أنه بموجب الاتفاق، حوّل الاتحاد الأوروبي تركيا فعليًا إلى "شريك استراتيجي". على الرغم من تعرض الاتحاد الأوروبي لانتقادات لعدم قيامه بما يكفي لتقاسم العبء، قال مراد أردوغان إنه "خارج الاتحاد الأوروبي لا يوجد دعم" لتركيا.

وشدد مراد أردوغان على ضرورة تحديث الصفقة وقال إن الحرب الجارية في أوكرانيا الآن في أسبوعها الرابع ستجعل التوصل إلى اتفاق جديد بين تركيا والاتحاد الأوروبي "أكثر صعوبة قليلاً."

تسببت الحرب في تدفق اللاجئين الأوكرانيين إلى الدول الأوروبية المجاورة بما يزيد عن 3.38 مليون شخص حسب إحصاء الأمم المتحدة الأخير، وما زال يتصاعد بما في ذلك بولندا ورومانيا وسلوفاكيا والمجر ومولدوفا وتركيا.

مع استمرار تدفق اللاجئين الجديد، سيتم تخفيض ميزانية الاتحاد الأوروبي الخاصة بمساعدات اللاجئين الأخرى، كما قال "لأن احتياجات جديدة بدأت في الظهور وهذه الاحتياجات آخذة في الازدياد".

المصدر: وكالة الاناضول

الثورة السورية: هل كانت تستحق هذا العناء؟

كتاب تدميروطن

نيقولاوس فان دام

(اللغة الإنجليزية) 25 اذار 2022

ملخص:

بعد 10 أعوام من الحرب في سورية، ما هو تحليلك للوضع الحالي؟ وما هو التقييم البشري والاقتصادي والاجتماعي؟

كانت الحرب في سورية كارثة على الجميع، خاصة على الشعب السوري، ولكن أيضًا على بعض الدول التي تدخلت عسكريًا، مثل تركيا. تمتد الكارثة لتشمل جميع الجهات: الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والسياسية. قُتل أكثر من نصف مليون سوري، وأصبح أكثر من نصف السوريين لاجئين. ودمِّر جزء كبير من البلاد، ودُمِّر الاقتصاد إلى حد أصبح فيه مستوى معيشة معظم السوريين في البلاد الآن تحت خط الفقر. أدى التضخم وارتفاع الأسعار إلى تفاقم الأمور، كما أدت العقوبات المفروضة إلى مزيد من المعاناة بين الناس، بحيث أصبحوا غير فعالين إلى حد كبير ضد نخب النظام.

في كتابك الصراع على السلطة في سورية(The Struggle for Power in Syria) ، كنت متيقنًا من أن أي سيناريو يؤدي إلى إطاحة النظام سيكون حتمًا عنيفًا للغاية. هل كان ينبغي للمعارضة أن تفكر في ذلك منذ البداية وتمتنع عن إطلاق ثورة شعبية؟

كان يجب على مجموعات المعارضة أن تدرك جيدًا مسبقًا أن أي مواجهة مع النظام ستكون عنيفة للغاية، كما توقعتُ بالفعل في أوائل الثمانينيات، آخذين في الحسبان طبيعة النظام السوري. لم يكن نظام البعث ليقبل مطالب المتظاهرين طواعية، وليس مع تظاهر (100,000) شخص سلميًا، وبالتأكيد ليس بعد أن تضمنت شعاراتهم على عبارات مثل "الشعب يريد إسقاط النظام" و" الشعب يريد إعدام الرئيس". بعد كسر جدار الخوف، دخل المتظاهرون عن غير قصد إلى نوع من "ميادين القتل"، متخيلين -خطأً- أن ما يسمى بـ "المجتمع الدولي" سوف يدعمهم وينقذهم. لقد خبروا بصورة مؤلمة أن هذا "المجتمع الدولي"، الذي يتكون من أصدقاء وأعداء، ليس كيانًا متماسكًا وموثوقًا به، وعلى استعداد لمساعدتهم بما يكفي لتحقيق أهدافهم.

كان كثير من المتظاهرين السوريين مدفوعين بحماستهم وحميتهم، معتقدين أن بإمكانهم إسقاط النظام، كما حدث في مصر حيث استقال الرئيس مبارك في غضون ثلاثة أسابيع. وزاد مقتل الزعيم الليبي القذافي من اعتقادهم بأنهم سيحصلون على دعم مماثل من الدول الغربية والعربية لإطاحة الرئيس بشار الأسد. لكن هذا لم يحدث، لأنه بعد التدخل في ليبيا، عارضت روسيا السماح لمجلس الأمن الدولي بأي تدخل عسكري لاحق قد يساء استخدامه لتغيير النظام، كما حدث في ليبيا.

في عام 2012، بمناسبة الذكرى السنوية الأولى للثورة السورية، شددتُ على ضرورة الحوار بين المعارضة السورية والنظام، لكن هذا الرأي رفضه كثيرون حينها. لكن الحوار الفاشل أفضل من الحرب الفاشلة. توقعت أنه إذا استمر الصراع على نفس المنوال، فقد يرتفع عدد القتلى، حيث كان عدد القتلى وقتها ما يقرب من (10,000)، إلى (300,000) قتيل. في الواقع اتضح أن ما حدث أسوأ بكثير.

يجب على المرء فقط المشاركة في أي حرب أو في أي محاولة لإسقاط النظام عندما يكون هناك احتمال واقعي لهزيمة الخصم. ربما انقلاب ينفذه خصوم من داخل النظام كان يخلق تهديدًا خطيرًا، لكن المنشقين الذين ليس لديهم أسلحة ثقيلة لم يحظوا بفرصة. جادل كثير من

العسكريين المنشقين بأنه يتعين عليهم حماية أنفسهم وشعبهم من الهجمات والفظائع التي يرتكبها النظام السوري. لكن حملهم السلاح زاد الطين بلّة، لأنه لم يكن لديهم القدرة العسكرية على إسقاط النظام. وبمجرد أن بدأوا، بفضل المساعدات العسكرية الخارجية المكثفة، في تهديد النظام السوري في عام 2015، تدخلت روسيا عسكريًا. لو أن جماعات المعارضة قد تمكنت من تهديد النظام في وقت سابق، فمن المحتمل أن روسيا كانت ستتدخل في وقت أسبق، لعدم رغبتها في خسارة سورية كحليف لها.

أصرَّ كثيرٌ من السوريين والأجانب الذين انحازوا للمعارضة على أن الثورة السورية مبررة تمامًا، بل وجادل البعض بأن الثورة السورية "تستحق العناء"، لأنها كانت جهدًا صادقًا لإنهاء الديكتاتورية. قد يكون هذا صحيحًا من وجهة نظر مبدئية ونظرية، لكن العواقب القاتلة المحتملة والمتوقعة خصوصًا، كان يجب أخذها في الحسبان بجدية أيضًا. إن القتال ضد الدكتاتورية العنيفة أمر مشروع تمامًا بالطبع، ولكن كان ينبغي على المرء أيضًا أن يتوقع أن هذا قد يؤدي إلى حمام دم مع نتائج سلبية فقط. ترفض المعارضة وأنصارها بسخط واستياء شديدين بصورة عام فكرة أن أولئك الذين بدأوا الثورة يتحملون بعض المسؤولية عن نتائجها الدموية، بحجة أن النظام هو المسؤول بالفعل. قد يكون النظام مسؤولًا بالفعل عن حوالي (90) في المئة من جميع الضحايا المدنيين وعن القتل المفرط والعشوائي، من ضمن ذلك باستخدام الأسلحة الكيمياوية أو البراميل المتفجرة. لكن جماعات المعارضة العسكرية، مسؤولة عن الضحايا الآخرين. أرادوا قتل "الأسد"، لكنهم ذبحوا أنفسهم على نطاق واسع بدلًا من ذلك.

لا يمكن للمرء، حسب الرغبة، أن ينسب الفضل له في الثورة بشكل انتقائي عندما تنجح، ولكن يرفض أي مسؤولية مشتركة عندما تفشل. عند اتباع المبادئ المثالية، من غير المسؤول تجاهل الحقائق على الأرض، ولا سيما عندما تكون أرواح كثير من البشر على المحك/ في خطر.

في عام 2011، أكدت بالفعل أن الرئيس بشار الأسد لن يوقع أمر وفاته وأن الشخصيات الرئيسة في جيشه وأجهزته المخابراتية لن يستسلموا، لأن ذلك بالنسبة لهم كانت معركة من أجل الحياة والموت. يبدو أن كثير من الأشخاص لم يفهموا أن احتمال محاكمة النظام السوري وإعدام بعض أعضائه الرئيسين، قد خلق نوعًا من الضمان بأن هؤلاء الأشخاص لن يستقيلوا طواعية أبدًا. في حالة سورية، يمكن فرض المساءلة فقط من خلال إطاحة المعنيين بالحكم. إن توقع تعاونهم الطوعي في زوالهم المميت هو أمر ساذج، حتى تحت أشد الضغوط.

كنت مبعوث هولندا الخاص لسورية، وتعمل من اسطنبول. كيف تفسر فشل المعارضة السورية في التوحد حول منصة مشتركة؟ هل يعود ذلك إلى الألعاب التي يلعبها ممثلو السنة الإقليميون؟

أوضح لي قادة ائتلاف المعارضة السورية في اسطنبول أنه في حين أن كثير من الدول الغربية توقعت أن تتوصل المجموعات المدنية والعسكرية العديدة إلى موقف موحد، إلا أن عليهم أيضًا أن يدركوا أنه في المنظمات التي من المفترض أن تحترم مبدأ حرية التعبير، هناك لا بد أن يكون تنوعًا في الآراء. وهذا صحيح. كان هناك تنوع كبير في الآراء بين جماعات المعارضة، بعضها معتدل وعلماني، وبعضها الآخر إسلامي تقليدي، والبعض الآخر إسلامي راديكالي. كانت معظم الجماعات عربية، وبعضها الآخر كردية أو تركمانية. ومع ذلك، في فترة الحرب، يجب توحيد الصفوف من أجل مواجهة الخصم بصورة كافية.

استغرقت مجموعات المعارضة الرئيسة قرابة خمسة أعوام للتوصل إلى موقف تفاوضي مشترك، صُيغَ في إعلان الرياض الصادر في كانون الأول/ ديسمبر 2015. وقد نصّ هذا الإعلان بصورة مثالية دعمهم لـ "الديمقراطية من خلال نظام تعددي تشارك فيه جميع المجموعات السورية، من ضمن ذلك الرجال والنساء، من دون تمييز أو إقصاء على أساس الدين أو المذهب أو العرق، وأن تكون قائمة على مبادئ حقوق الإنسان والشفافية والمساءلة وسيادة القانون على نحو يطبَق على الجميع."

من المشكوك فيه ما إذا كان هذا الإعلان سينفذ حقًا على الإطلاق، لأن الموقعين عليه من الإسلاميين، مثل الإخوان المسلمين وجيش الإسلام وأحرار الشام، لا يؤيدون في الواقع عدم التمييز على أساس الدين، في حين لا تدعم الجماعات القومية العربية بشكل عام فكرة المساواة بين العرب والأكراد أو التركمان. يمكن فقط تحت القاسم المشترك لهوية "المواطنين السوريين" للجميع أن يكونوا متساوين. لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق كامل على هذا المبدأ.

هناك سبب آخر منع تشكيل معارضة موحدة هو أن الدول المختلفة التي دعمت جماعات المعارضة، مثل قطر والمملكة العربية السعودية وتركيا والولايات المتحدة، كانت لديها أجندات سياسية وعسكرية مختلفة. أدت هذه الأجندات المتناقضة إلى تنافسات سورية داخلية على الأرض، وهو ما جعل المعارضة أقل فعالية عسكريًا. كما أن حقيقة أن مجموعات المعارضة المختلفة كانت تنظر إلى كثير من الضباط السوريين المنشقين بعين الريبة وبالتالي همشوهم، أعاقت أيضًا فعاليتهم.

هل تعتقد أن الصراع السوري يمثل دراسة حالة للعجز الغربي؟ ما هو الثقل الذي تتمتع به الولايات المتحدة وأوروبا في سورية اليوم، وما هي الدروس التي تستخلصونها منها شخصيًا؟

إن تقديم صورة واقعية وصادقة من وجهة نظري الشخصية هو نوع من الصداقة للشعب السوري أفضل من مجرد تقديم كلمات لطيفة من الدعم المعنوي للمعارضة، وخلق توقعات خاطئة لديه.

بالنسبة لمختلف البلدان التي تدخلت، كانت مصالحها المتصورة هي التي وجهت أعمالها أكثر من اهتمامها بمصير الشعب السوري.

إن نفوذ الولايات المتحدة في سورية -إلى جانب عقوباتها- محدود من خلال وجودها العسكري الصغير نسبيًا، ولكن مع ذلك ينطوي على خطر محتمل يتمثل في مواجهة أميركية روسية. الدعم الأميركي لحزب الاتحاد الديمقراطي/ وحدات حماية الشعب الكردية في الشمال الشرقي ضد فلول الدولة الإسلامية (داعش) يخلق احتكاكًا مع تركيا حليفتها في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، بسبب العلاقة القوية بين حزب الاتحاد الديمقراطي/ وحدات حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني التركي الشقيق. على المدى الطويل، تلتزم الولايات المتحدة بإعطاء الأولوية لتركيا على حساب أكراد سورية. الاتحاد الأوروبي، باعتباره كتلة قوة اقتصادية بشكل أساسي، ليس له أي تأثير على الإطلاق.

أحد الدروس التي يجب على الدول الغربية والعربية استخلاصها من الحرب في سورية، أنها يجب، من حيث المبدأ، تجنب التدخل العسكري في دول الشرق الأوسط التي لا تهددها. عادة ما تكون آثار مثل هذه التدخلات ذات نتائج عكسية إن لم تكن كارثية، كما ظهر بوضوح في حالات أفغانستان وإيران والعراق والكويت وليبيا وسورية واليمن. يجب على الدول المتدخلة أن تكون واقعية فيما يتعلق بنواقصها. انخرطت دول غربية وعربية في سورية بإرادة وإمكانيات محدودتين، لكنها لم تكن مستعدة لتكييف أهدافها وفقًا لذلك، ونتيجة لذلك لم تكن في وضع يمكنها من تحقيق ما زعمت أنها تريده.

إذا انتصر بشار الأسد في الحرب فهل يمكنه أن يفوز بالسلام؟

حتى لو انتصر الرئيس بشار الأسد في الحرب، من خلال استعادة السيطرة الكاملة على كل سورية، فإنه لا يستطيع، في رأيي، أن يفوز بالسلام، بسبب الضرر الذي لا يمكن إصلاحه الذي أحدثته الحرب في أوساط الشعب السوري. خلقت الحرب كثيرًا من الأعداء داخل سورية. لا يزال بإمكان الأسد أن يحكم البلاد لفترة طويلة، ولكن ليس بطريقة سلمية. سيظل خطر الاضطرابات المدنية قائمًا.

ما هي النتيجة المتوقعة التي يمكن أن نتوقعها؟ هل تشارك روسيا في إعادة الإعمار من خلال إبعاد الإيرانيين؟ لكن داخليًا، ألا نتجه نحو تكرار السيناريو الجزائري أو الشيشاني، الذي يتمثل في استمالة الحكومة السورية للإسلام السياسي الموالي من خلال أسلمة المجتمع؟

أتوقع من الدول الأجنبية إعادة العلاقات الدبلوماسية تدريجيًا مع دمشق، من خلال قبول أن رغبتها السابقة في إحداث تغيير في النظام لن تحدث في المستقبل المنظور. قد ترغب روسيا في تقليص نفوذ إيران في سورية. ومع ذلك، فإن إيران ملتزمة بالبقاء كجزء من تحالفها مع دمشق -وإن كان على نطاق أصغر- وأيضًا في إطار المواجهات الإيرانية الإسرائيلية، حيث تُستخدم سورية كمركز عسكري استراتيجي أمامي ضد هجمات إسرائيل أو الولايات المتحدة. لا تزال سورية جسرًا هامًا بين إيران ولبنان وحزب الله، حليفها اللبناني.

قد تكون كثير من الدول، من ضمن ذلك الصين ودول الخليج العربي، على استعداد لتمويل إعادة إعمار سورية، لأن عدم القيام بذلك سيضمن مزيدًا من عدم الاستقرار لسورية، وبالتالي للمنطقة.

لا أرى أي أفق يكون النظام السوري مستعدًا للتعاون مع الأحزاب الإسلامية المعادية له، رغم أنه سيستمر في استقطاب الشخصيات الإسلامية كما في الماضي. إن أسلمة المجتمع مع وجود مثل هذا التمثيل القوي للعلويين العلمانيين بشكل أساسي في مناصب النظام الرئيسة سيكون أمرًا متناقضًا تمامًا.

ما هو مستقبل الجيل المقبل من السوريين، حيث نصفهم من اللاجئين وثلثهم لا يحصلون على التعليم؟ ما نوع الأخطار التي يشكلها هذا الجيل على مستقبل سورية والمنطقة بأسرها؟

سيرغب معظم اللاجئين في البقاء في الخارج إلى أجل غير مسمى، ولا سيما في الدول الغربية التي توفر فرصًا للاندماج. قد يرغب بعض اللاجئين في البلدان المجاورة في العودة بمجرد أن تتاح لهم الفرصة، أو إذا أصبح ضغط البلد المضيف عليهم للمغادرة لا يطاق. لكن في الوقت الحالي، يخشى معظمهم العودة إلى سورية بسبب انعدام الأمن وإمكانيات كسب العيش الكريم.

لقد تعرض معظم السوريين لتجارب مؤلمة نتيجة الحرب، التي لا بد أن تنتقل آثارها إلى الأجيال اللاحقة. من المرجح أن يستمر كثير من السوريين في حمل ضغائن شديدة ضد النظام وأحزاب المعارضة، الذين جرّوهم إلى هذه الحرب من دون موافقتهم. لا بد أن يستمر الفساد والعنف والجريمة في الازدهار، طالما أن النظام غير قادر على تحقيق الاستقرار في البلاد. إن النقص الحاد في الوصول إلى التعليم لأكثر من جيل لا يعيق الازدهار والتنمية فحسب، بل يخلق أيضًا توترات إضافية في منطقة مليئة بالفعل بالصراعات التي لم تُحَل بعد.

على الرغم من أن الاستقرار الحقيقي والازدهار يظلان بعيدين عن الأنظار في المستقبل المنظور، لكن لا توجد قاعدة أبدية. من المحتم أن تحدث ثورات جديدة أو انقلابات عسكرية مرة أخرى يومًا ما، على الرغم من عدم وجود ضمان بأن الأنظمة اللاحقة ستحقق الاستقرار والازدهار المطلوبين، ناهيك عن تحقيق الديمقراطية.

على المدى الطويل، لا بد أن تتحسن أمور الشعب السوري، لكن من دون الربيع العربي الدموي والثورة السورية لكان الشعب السوري أفضل حالًا اليوم.

(ترجمة مركز حرمون للدرسات)

المصدر: كتاب تدمير وطن

"ليست المرة الأولى".. مذكرة سرية تكشف جلب مرتزقة بوتين "السوريين" لأوكرانيا

فورين بوليسي

جاك لوش

(اللغة الإنجليزية) 25 اذار 2022

نص المقال:

مع الخسائر الكبيرة التي يعاني منها الجيش الروسي في غزوه لأوكرانيا، عادت موسكو للاستعانة بورقة "المرتزقة" التي اعتمدتها في بلدان أخرى لحسم الحرب. ويذكر أن روسيا استعانت بالمرتزقة في سوريا وليبيا وتسعى الآن إلى الاستعانة بهم في غزوها لجارتها أوكرانيا. وأعطى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، الضوء الأخضر لآلاف المقاتلين من الشرق الأوسط للانضمام إلى أحدث حرب لروسيا. وإن بعض التقارير تقول إن قوة من حوالي 150 من المرتزقة السوريين وصلت إلى روسيا خلال الأسبوع الماضي. فيما تكشف منظمة غير حكومية سورية أن العدد يصل إلى 800 شخص. ولروسيا تجارب سابقة في نشر المرتزقة، إذ أن الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى في أواخر عام 2017 شهد تواجد لمرتزقة فانغر الروسية تحت مسمى "مدربين عسكريين." وتتهم هذه القوات بالاختطاف والاغتصاب والتعذيب والإعدام.

واستعانت "فاغنر" في حربها في أفريقيا الوسطى بجلب عناصر جديدة من الشرق الأوسط خاصة من المناطق السورية التي يسيطر عليها بشار الأسد المدعوم من روسيا، والمناطق الليبية التي يسيطر عليها القائد العسكري خليفة حفتر، الحليف الرئيسي لموسكو.

وتقول المجلة إنه بعد بدء عملية الغزو الروسي لأوكرانيا، فإن عملية "فاغنر" قد تكون من مدعومة من الدولة الروسية، وتعتمد جلب المقاتلين السوريين المخلصين وذوي الخبرة، وبدلا من استخدام شركات الأمن الروسية للتعاقد، يشرف القادة العسكريون الروس على حملة التجنيد، بمساعدة القادة العسكريين السوريين.

وبحسب التقرير، فبدلا من حملات التجنيد العشوائية السابقة التي جذبت المقاتلين السوريين من العاطلين عن العمل، يركز الاختيار الآن على الجنود السوريين النخبة المتمرسين في القتال، وخاصة أولئك الذين قاتلوا في العمليات العسكرية التي تقودها روسيا في بلدهم.

وبحسب مذكرة سرية لمنظمة غير حكومية سورية، اطلعت عليها فورين بوليسي، يركز النظام الروسي فقط على أولئك الموالين أيديولوجياً لروسيا والنظام السوري، وبالتالي يستبعد جميع مقاتلي المعارضة السابقين الذين أعيد توطينهم أو غيرهم من الأفراد الذين يحتاجون إلى تدقيق صارم.

ويذكر التقرير إنه بحسب مذكرة المنظمة السورية، قد تتراوح الرواتب الشهرية بين 500 و3000 دولار حسب الخبرة، وهي مبالغ كبيرة مقارنة براتب الجندي السوري العادي، بالإضافة إلى التعويض عن الإصابة أو الوفاة.

وبعد وصولهم إلى روسيا، من المرجح أن يتم نشر القوات السورية مباشرة في الخطوط الأمامية في أوكرانيا، نظرا لتدريبهم المسبق، وكفاءتهم في استعمال المعدات الروسية.

* الحرب في أوكرانيا لا تبشر بخير

رغم الإغراءات المالية إلا أن الظروف الحالية للحرب في أوكرانيا لا تبشر بالخير للمرتزقة القادمين من خارج روسيا. وتظهر صور الجنود الروس وهم ينهبون المتاجر الأوكرانية أن الوضع قد يكون سيئا للمرتزقة. وعلى غرار الجنود الروس في أوكرانيا، تقول المجلة إن المرتزقة السوريين والليبيين نفذوا عمليات نهب وسرقة في متاجر أفريقيا الوسطى. وبحسب المصادر، سرق المرتزقة في أفريقيا الوسطى الدجاج والماعز وغيرها من الماشية وكذلك الأموال والدراجات النارية وحتى الفرش أثناء عمليات التفتيش التي طالت المنازل.

ووفق ما أفاد أحد المراصد،أعدت روسيا قوائم بأكثر من 40 ألف مقاتل ينضوون ضمن قوات النظام السوري ومجموعات موالية لها ليكونوا على أهبة الاستعداد للقتال إلى جانب الجيش الروسي في أوكرانيا.

وأعلن الكرملين أنه سيسمح للسوريين ومواطنين من دول أخرى في الشرق الأوسط بالقتال إلى جانب الجيش الروسي، الذي بدأ في 24 فبراير غزو أوكرانيا . وتُعد روسيا أبرز داعمي دمشق منذ بدء النزاع الذي مر 11 عاماً على اندلاعه. وتتواجد قواتها في سوريا منذ سبتمبر 2015 حين بدأت تدخلاً عسكرياً ساهم في قلب موازين القوى على الأرض لصالح قوات النظام.

المصدر: فورين بوليسي

روسيا دمرت غروزني وحلب - هل كييف التالية؟

رانـــد

كولين ب.كلارك ، وليم كورتني ، وبيتر أ.ويلسون

(اللغة الإنجليزية) 27 اذار 2022

نص المقال: لكل حرب ظروفها وخصائصها، حتى لو اعتبرنا أن طبيعة الحرب ثابتة ثبات الطبيعة البشرية. فهي، أي الحرب، تُخاض لأهداف سياسية بحتة. بكلام آخر، إذا لم يستطع القائد العسكري أو السياسي ترجمة إنجازات الحرب سياسياً، فهو فاشل بكل المعايير. حتى أنه يُقال، إن من يبدأ الحرب ليس هو من ينهيها، إلا إذا كانت حرب إبادة. إذن يمكن للأضعف التعويض في موازين القوى.

لكن كيف؟ باختصار، يمثل مبدأ اللاتماثلية (Asymmetric) صفة أساسية للحياة الإنسانية. هو موجود في العلاقات بين الأشخاص كما بين الأمم. واللاتماثلية هي التي تُحدد شكل النظام العالمي وخصائصه. يعتمدها الأضعف كي يقف في وجه الأقوى. إنها الامتناع عن الخسارة. وترتكز على الاستمرارية وعدم الهزيمة، والاستعداد لمعركة أخرى. تظهر في الحرب اللاتماثلية المعادلة التالية: "يربح الأضعف إذا لم يخسر، ويخسر القوي إذا لم ينتصر"

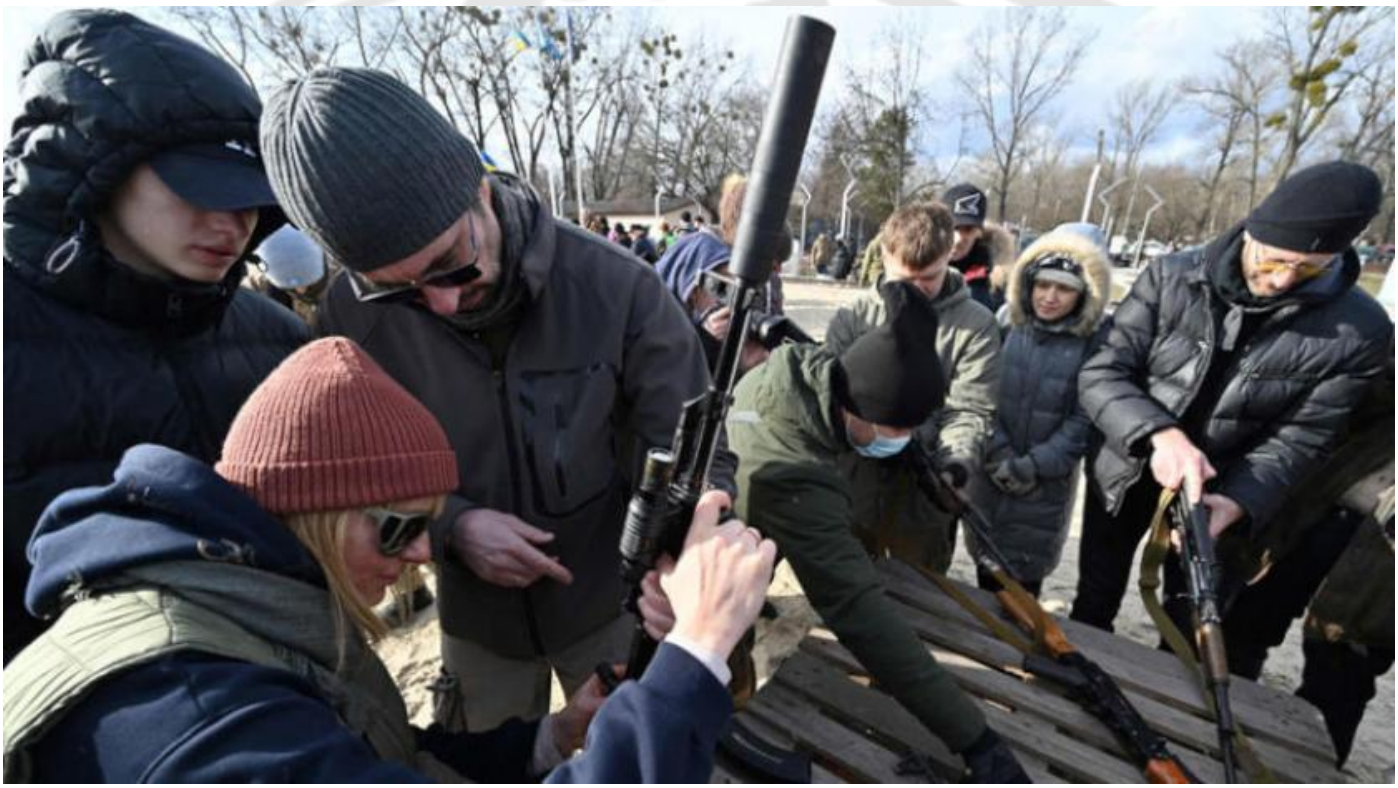

لم يأخذ هتلر بكلام المفكر الصيني صان تسو، عندما نصح في كتابه «فن الحرب»، بعدم الدخول إلى المدن. لا بل، خالف اقتراح أهم قادته ولم ينسحب من ستالين غراد، بسبب عنجهيته وقصر نظره. كانت ستالين غراد سبباً مهماً في خسارته الحرب.

عند اجتياح بيروت من قبل إسرائيل عام 1982، اعتمد أرييل شارون مبدأ صان تسو، وراح يطوق المدن الساحلية اللبنانية لكن من دون الدخول إليها، لأن الدخول يتطلب جهوداً جبارة بالعديد والسلاح، الأمر الذي قد يكون على حساب الوصول إلى العاصمة بيروت. وبذلك وصل الجيش الإسرائيلي إلى بيروت في وقت قياسي، لكنه لم يستطع الدخول إليها إلا بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية، رغم استعماله قوة نارية من البر والبحر والجو، لا مثيل لها.

في عام 1994، اعتبرت مدينة غروزني مسألة روسية داخلية. فهي إحدى عواصم الجمهوريات التي يتشكل منها الاتحاد الروسي، وخروجها من الاتحاد سيُشجع بقية الجمهوريات على الانفصال. وهذا أمر يعني نهاية الحلم الإمبراطوري الروسي القديم - الجديد. ولأن قياس النجاح في حرب المدن يُعد من سابع المستحيلات، اعتمد الرئيس بوتين سياسة الأرض المحروقة. بكت غروزني على أبنائها، ولم يكترث العالم. لماذا يهتم أصلاً؟

كانت معركة حلب الشرقية معركة تدمير شامل. فيها جرب بوتين كل منظومات الأسلحة الروسية الجديدة. كما اعُتبرت بمثابة مناورة حقيقية بالذخيرة الحية لقواه البشرية، لمراكمة الخبرة من المسرح السوري. الطابع الفريد للمسرح السوري كان وجود تلك القوى متعددة الجنسيات، كما في توزيع المهمات، فيما الكل تحت القيادة الروسية. الروسي يُخطط، يُدير العمليات، يؤمن الدعم الناري بكل الأبعاد. لكن التنفيذ على الأرض فمن قبل الجيش السوري التابع للنظام، ومن قبل «حزب الله» اللبناني، وبمشاركة ميليشيات عراقية وأفغانية وقادة عسكريين من «الحرس» الإيراني. هذا بالإضافة إلى الشركة الأمنية الروسية «فاغنر"

يُقال إن الرئيس بوتين لم يخسر حرباً أبداً. لكن غروزني، جورجيا، سوريا، ضم القرم وحتى أحداث إقليم دونباس، لا تُعد حرباً. فهي هجين في المناطق الرمادية بين الحرب والسلم، وفرض الأمر الواقع. أتى الاختبار الأهم لمصير الإمبراطورية الروسية، ولمستقبل الرئيس بوتين في أوكرانيا. فحضّر الخطاب، حشد العسكر، حور التاريخ، وضرب بعرض الحائط كل القوانين الدولية. استند في هذه المقاربة على تطنيش العالم، خصوصاً الغرب، وبالتحديد أميركا، عن كل مغامراته السابقة.

وما إن أطلق أول رصاصة، حتى التف الغرب على بعضه البعض، وأُعيد إحياء حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي قال عنه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، إنه في حالة موت سريري. وبدأ مسار التغيير الجذري للمنظومة الأمنية الأوروبية، كخطوة أولى، على أن يليها التعديل في تركيبة النظام الدولي المُتخيل. أراد الرئيس بوتين تنفيذ نموذج ضم شبه جزيرة القرم على أوكرانيا. فرد عليه الأوكرانيون بنموذج من صنعه هو أيضاً: نموذج غروزني. أراد الحرب نزهة، فلم تتطابق حسابات الحقل مع البيدر. أراد السرعة في التنفيذ، ليجلس على طاولة الكبار لنزع الاعتراف قسراً ممن تفردوا بمصير الكون، فاختلطت عليه الكلمة: هل هي سرعة أم تسرع؟

وانتقل من حرب كان من المفروض أن تكون نزهة إلى حرب طاحنة داخل المدن. وعليه، اعتبر أن الجائزة الكبرى للتعويض عن الفشل المؤقت قد تكون العاصمة كييف. فأعد العدة لها. مئات الدبابات، وعشرات الصواريخ الباليستية، وطيران لا يتوقف، لكن الأكيد وحتى الآن، أن سير المعارك ليس كما يرغب سيد الكرملين. فنتائج حرب أوكرانيا سترسم مكانة روسيا ودورها في العالم. الاستثمار كبير، والفشل متلازم مع الاستثمار حتى الآن. فما هي صورة المرحلة المقبلة: تصعيد؟ لكن إلى أي حد؟ تحريك أماكن التأثير حيث لروسيا قدرة؟ سوريا؟ ليبيا؟ كلينينغراد؟ دول البلطيق؟ حتى الآن التركيز على كييف. فهل سيدخلها؟ أي قسم منها؟ الشرقي أو الغربي أو كلها؟ أم أنه لن يدمرها لأنه يعتبرها مدينة روسية مجيدة من أصل 12 مدينة قاتلت النازيين عام 1941.

المصدر: راند

شمال سوريا.. "اختلاط" ملفات موسكو و أنقرة ومخاوف من "تموز مختلف

الحرة

ضياء عودة

(اللغة الإنجليزية) 28 اذار 2022

نص المقال: شهدت مناطق الشمال السوري، في الساعات الـ24 الماضية، تطورات ميدانية "لافتة" على الأرض، قرأها عسكريون على أنها "محاولة تصعيد جديدة" من جانب قوات النظام السوري وروسيا، في وقت تتجه فيه الأنظار إلى شهر يوليو المقبل، الذي يستقبله السكان بـ"أنفاس محبوسة" بين عام وآخر .

وتمثلت التطورات بعمليات قصف نفذتها قوات النظام السوري في مناطق ريفي حلب وإدلب، مستهدفةً من خلالها مواقع انتشار القوات التركية والطرق التي تسلكها، ما أسفر عن إصابات، بحسب "المرصد السوري لحقوق الإنسان."

وكانت أولى عمليات القصف، مساء الأحد، وأفاد "المرصد" أن قوات النظام المتمركزة في الفوج 46 غربي حلب، استهدفت بصاروخ موجه عربة مدرعة للقوات التركية، أثناء مرورها على أطراف بلدة كفرنوران، مما أدى إلى احتراقها وسقوط مصابين من عناصر القوات التركية.

وبعد ساعات من ذلك قصفت قوات الأسد محيط النقطة العسكرية التركية في "منطقة مكلبيس" قرب مدينة دارة عزة، في تطور تزامن مع تنفيذ الطائرات الحربية الروسية غارات جوية هي الأولى من نوعها في مناطق شمال غربي سوريا، منذ بدء الغزو لأوكرانيا، في 24 من فبراير الماضي.

وعلى الرغم من أن التصعيد بات السمة الأساسية لمشهد مناطق شمال غربي البلاد، منذ سنوات طويلة، إلا أن السياق الزمني الذي يأتي فيه يطرح تساؤلات عن أهدافه الآنية، وعما إذا كانت هناك أي دلالات ورسائل.

"ربط بين الملفين"

ومنذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا ربطت الكثير من التقارير الإعلامية الغربية بصورة غير مباشرة الملف السوري بما يحصل هناك على الأرض، سواء من زاوية تتعلق بتفاصيل العمليات العسكرية المتشابهة، أو الانعكاسات التي قد تفرض على الساحتين في آن معا، كون موسكو هي الضالعة في كلتيهما.

ولم تصدر أي مواقف رسمية حتى الآن بشأن "فرضية ارتباط هذين الملفين"، فيما سادت مخاوف من أوراق ضغط قد تستخدمها روسيا في الأشهر المقبلة، وخاصة تلك المتعلقة بملف إدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى شمالي سوريا، كرد فعل على ما تتعرض له من ضغوط في الملف الأوكراني.

وكان نائب المندوب الروسي في الأمم المتحدة، ديميتري بوليانسكي، قد هدد، الخميس، بمنع تمرير قرار تمديد إدخال المساعدات الإنسانية عبر معبر "باب الهوى" الحدودي مع تركيا.

وقال بوليانسكي، خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي حول سوريا إن "آلية إيصال المساعدات عبر الحدود، تنتهي في يوليو المقبل، ومن بين أحكام القرار، هناك بند واحد فقط يجري تنفيذه حاليا."

وأضاف المسؤول الروسي: "على ما يبدو، أن الأطراف لن تفي بجميع الأحكام الأخرى، وفي الوقت نفسه أثبتت دمشق أن عمليات التسليم إلى إدلب عبر خطوط التماس ممكنة."

ويقول القيادي في تحالف "الجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا، مصطفى سيجري، إنهم يعتقدون أن ما حصل من استهدافات في الساعات الماضية يعتبر "محاولة تصعيد جديدة"، من قبل الجانب الروسي .

ويضيف سيجري في حديث لموقع "الحرة" أن "هذا التصعيد يهدف إلى مفاقمة الوضع الإنساني في سوريا، استباقا لاستخدام حق النقض الفيتو في مجلس الأمن، بما يخص إدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود."

واعتبر القيادي في التحالف الذي يسيطر على مناطق واسعة في ريف حلب شمالي البلاد أن "روسيا تحاول خلط الأوراق والاستفادة من الملف السوري تجاه أزمتها في أوكرانيا ."

"لا مصلحة للتصعيد"

وعلى خلاف ما سبق يستبعد الباحث السياسي في الشأن التركي، محمود علوش، أن تكون الاستهدافات الحاصلة مؤشرا على "تصعيد كبير" قد تقبل عليه مناطق شمال غربي البلاد، في الأيام المقبلة.

ويوضح علوش في حديث لموقع "الحرة" أنه بين الفينة والأخرى تحصل مثل هذه الخروقات للهدنة.

ولدى روسيا وتركيا تفاهمات بخصوص الوضع في الشمال السوري، ويعتقد الباحث أن "الجانبين يرغبان في استمرارها. من شأن أي تصعيد عسكري أن يزيد من الضغوط على موسكو وأنقرة في هذا الوقت."

ويضيف أن "انشغال روسيا وتركيا في أزمة أوكرانيا قد يُفسح المجال أمام أطراف أخرى متضررة من الوضع الراهن من أجل إحداث تغيير فيه، كالنظام والإيرانيين."

وأنقرة وموسكو هما ضامنتان لـ"التهدئة" في كل من شمال سوريا وقره باغ بالقوقاز، وبالتالي فإن استمرار دورهما بهذا الخصوص "مهم لتكريس وقف إطلاق النار ."

ويشير الباحث: "لذلك قد تجد الأطراف المباشرة في انشغال موسكو وأنقرة بأوكرانيا فرصة لتحقيق بعض المكاسب لهما."

وتلعب تركيا منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا دورا في مساعي الوساطة بين موسكو وكييف .

ويرى الباحث أن "موسكو معنية بهذا الدور وسبق أن دعمته مرارا. أعتقد أن الروس معنيون بعدم استفزاز أنقرة في قضايا أخرى، لأن من شأن ذلك أن يدفعها إلى الانخراط بشكل أكبر إلى جانب الغربيين ضد روسيا."

وبالإضافة إلى موقف الحياد، ترفض تركيا الانخراط في العقوبات الغربية على روسيا، ويكتسب هذا الموقف أهمية كبيرة لموسكو على المستوى الاقتصادي تحديدا .

ويوضح علوش أنه وعلى المدى القصير "ترى روسيا في موقف تركيا المتوازن مصلحة لها"، لكنها وبالتوازي مع ذلك "قلقة من الإيماءات التي يُرسلها الغربيون بخصوص رغبتهم في إصلاح العلاقات مع أنقرة."

"تموز مختلف "

في غضون ذلك يترقب نشطاء إغاثة وعاملون في منظمات إنسانية شمالي سوريا جلسة مجلس الأمن، المقرر عقدها في يوليو المقبل، من أجل التصويت على قرار تمديد إدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود.

وقد يتجه الكرملين بحسب مراقبين إلى عرقلة تمديد القرار، كرد فعل على الضغوطات الغربية التي يتعرض لها بسبب غزو أوكرانيا.

ويقول مدير منظمة "الدفاع المدني السوري"، رائد الصالح: "روسيا لم تتوقف يوما عن تحويل الملف الإنساني إلى ورقة ابتزاز وضغط، ولم تتوقف يوما عن المساومة على إدخال المساعدات عبر الحدود."

ويضيف الصالح لموقع "الحرة": "ما سيجري في مجلس الأمن في تموز (يوليو) المقبل أتوقع أنه سيكون مختلفا. الحكومة الروسية وبوتين باتوا يمثلون الجانب المظلم من العالم، ولا يمكن للمجتمع الدولي السكوت على هذا التصعيد ومواجهة الشعوب بهذه الطريقة."

ويجب أن تكون هناك آلية مختلفة عن التصويت بمجلس الأمن، بحيث تكون "إنسانية بامتياز"، ولا تخضع للابتزاز السياسي الروسي، وفقا لمدير المنظمة.

وتحدث الصالح أنه التقى قبل أسبوعين بأعضاء بعثات دبلوماسية للعديد من الدول في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وناقش معهم موضوع المساعدات عبر الحدود، فيما "التمس تأكيدا واضحا بدعمهم لاستمرار هذه الآلية."

ويوضح: "إذا أغلق بالفعل معبر باب الهوى فهذا يعني كارثة إنسانية لسكان شمال غربي سوريا، الذين هم أصلا في حاجة إلى فتح معابر أخرى. المساعدات الإنسانية لا تقتصر فقط على الإغاثية، بل هناك مساعدات طبية منقذة لحياة المدنيين."

المصدر: الحرة

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية
National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces